الفصل الرابع

فهم حقوق الإنسان

محتويات هذا الفصل:

مقدمة ٣٨٥
٤,١ ماهي حقوق الإنسان؟ ٣٨٦
قيم أساسية ٣٨٦
خصائص حقوق الإنسان ٣٨٧
نبذة تاريخية ٣٨٨
حقوق الإنسان حول العالم ٣٩١
كيف يمكننا استخدام حقوقنا ٣٩٤
معضلات حقوق الإنسان ٣٩٥

٤,٢ تطور حقوق الإنسان
وعود ووعود ووعود..... ٣٩٩
ما هي حقوقنا؟ ٣٩٩
تقدم العلوم ٤٠٣

٤,٣ الحماية القانونية لحقوق الإنسان
حقوق الإنسان المحلية ٤٠٤
الاعتراف بحقوق الإنسان من خلال الاتفاقيات ٤٠٥
وثائق دولية أساسية ٤٠٦
فرض تطبيق حقوق الإنسان ٤١٤
هل هذا كاف؟ ٤١٩

٤,٤ ناشطية حقوق الإنسان ودور المنظمات غير الحكومية
ما هي المنظمات غير الحكومية ٤٢٠
أنواع منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية ٤٢١
كيف تؤثر منظمات حقوق الإنسان في العملية ٤٢١
أمثلة على الناشطية أو التحرك الناجح ٤٢٢

٤,٥ أسئلة وأجوبة عن حقوق الإنسان ٤٢٥

٤,٦ نقاط للتفكير ٤٢٨

مقدمة

حقوق الإنسان هي ما لا يملك أحد سلبك إياها.
رينيه كاسان

لا يكون هناك تربية على حقوق الإنسان بدون حقوق الإنسان. وفهم ما هي حقوق الإنسان من أهم الكفاءات لأي مربّ على حقوق الإنسان. ويمكن فهم وتفسير حقوق الإنسان بعدة طرق: بسيطة جداً أو معقدة، ويمكن التطرق إليها بأشكال مفاهيمية مجردة كما ويمكن جعلها حقيقية من خلال الأمثلة العملية، كذلك يمكن النظر إليها من منظور عالمي أو من وجهة نظر محلية خالصة. ومع ذلك فإن من الضروري أن يشعر أي شخص يدخل في مجال حقوق الإنسان بأنه قادر على تقديم حقوق الإنسان والإجابة على أية أسئلة حولها. ومع أن العمل الأساسي للميسرين هو إشراك الشباب في تعلم حقوق الإنسان، فجزء من ذلك يشمل أيضاً تقديم معلومات دقيقة، وإزالة تعقيد حقوق الإنسان ومعالجة الكثير من معضلاتها. لا يمكن القيام بذلك على أية حال على حساب المفاهيم الأساسية والقيم التي تتضمنها حقوق الإنسان: العالمية، والحقوق غير القابلة للتجزئة وغير القابلة للتصرف. كما أن ميسر حقوق الإنسان هو أيضاً «سفير» ومدافع عن حقوق الإنسان. إن الفشل في معالجة أو الرد على أسئلة أساسية حول حقوق الإنسان سيؤدي إلى الفشل في التربية على حقوق الإنسان. وكما هو الحال مع العديد من القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان، لا يتوقع أحد أن يكون لدى الميسرين إجابات على كل الأسئلة. ومع ذلك، فمن الإنصاف التوقع أن يعرف الميسرون أين توجد الإجابات وأن يدعوا المشاركين لإيجاد الإجابات الخاصة بهم.

إن المفاهيم الخاطئة حول منشأ حقوق الإنسان وحول عالميتها وإمكانية تطبيقها وتنفيذها يمكن أن تقوم بتحويل نشاط للتربية على حقوق الإنسان إلى تجربة تؤكد الشكوك والمفاهيم الخاطئة بدلاً من توضيحها. فالتعلم عن حقوق الإنسان في التربية على حقوق الإنسان هو بعد ضروري وغير قابل للتفاوض، وبدون ذلك لا يكون أي من البقية منطقياً.

يجب أن يفهم الجميع حقوق الإنسان، لا المختصين وحدهم.

في هذا الفصل نزود مستخدمي دليل اتجاهات بمزيد من المعلومات حول حقوق الإنسان؛ ما هي وكيف تطورت وكيف يمكن حمايتها وتعزيزها. وهذه بالطبع ليست كل المعلومات حول مفاهيم حقوق الإنسان والأنظمة التي قد يشارك بها المرء. وكما هو الحال مع الأجزاء الأخرى من دليل اتجاهات فإنه يزود مستخدميه بنقاط انطلاق هامة ومعلومات أساسية، والأمر متروك للميسر للبحث عن مزيد من المعلومات وفقاً لطبيعة برنامجهم واحتياجات المتعلمين. كما لا يجب أن يفهم هذا الفصل على أنه «ما يجب أن يعرفه الجميع عن حقوق الإنسان»، بل على أنه يمس جوانب متعددة هامة من حقوق الإنسان. وقد يحتاج المتعلمون الأفراد أو الميسرون إلى معرفة الكثير (أو القليل)، خاصة فيما يتعلق بالطرق التي تطورت حقوق الإنسان من خلالها والطرق التي تحميها في بلدانهم الخاصة.

يجري تطوير وصقل حقوق الإنسان باستمرار.

ينتهي هذا الفصل بقسم من الأسئلة والإجابات ونقاط للتفكير عن حقوق الإنسان، والتي تمس بعض الأسئلة والشكوك الأكثر شيوعاً حول حقوق الإنسان.

كإبداعات (بعيدة عن الكمال) لبشر (بعيدين عن الكمال) فإن حقوق الإنسان يجري تحديها وتطويرها وتحسينها باستمرار.

ونحن نعول على مستخدمي دليل اتجاهات للمساهمة بتحديثاتهم الخاصة، تحديداً فيما يتعلق بالتطورات التي حصلت منذ إصدار دليل اتجاهات.

٤,١ ما هي حقوق الإنسان؟

حقوق الإنسان كالدرع فهي التي تحميك وهي كالقواعد لأنها توجه تصرفك وهي كالقضاء لأنه يمكنك الاحتكام إليها. فهي مجرّدة - كالعواطف؛ وكالعواطف يملكها كل شخص وتظل موجودة بغض النظر عما يحدث.

وحقوق الإنسان كالطبيعة لأنه يمكن انتهاكها وهي كالروح لأنه لا يمكن تدميرها وهي كالوقت تعاملنا جميعاً بنفس الطريقة - الفقراء منا والأغنياء، المسنين والشباب، البيض والسود، طوال القامة والقصيري - فهي تمنحنا الاحترام وتحتم علينا احترام الآخرين، وهي كالخير والحقيقة والعدالة قد نختلف على تعريفها أحياناً، لكننا ندركها ونعترف بها عندما نراها تنتهك.

؟ كيف تعرّف حقوق الإنسان؟ وكيف تفسر ماهيتها؟

عندما نسمي شيئاً بأنه حق لشخص فنحن نعني أن على المجتمع حمايته في امتلاك حقه، سواء بقوة القانون أو بالتربية والتعليم والرأي.
جون ستوارت ميل

الحق هو ادعاء أو مطلب مبرّر الأسباب. إن لدي الحق في البضائع أو السلع التي في سلة التبضع الخاصة بي إذا قمت بدفع ثمنها. ويملك المواطنون الحق في انتخاب رئيس لهم إذا نص الدستور في بلادهم على ذلك. ولدى الطفلة الحق في الذهاب إلى حديقة الحيوان إذا أعطى والداها وعداً بأخذها. هذه كل الأمور التي يمكن للناس أن يكون لهم الحق بتوقعها، بالنظر إلى الوعود أو الضمانات التي قطعها طرف آخر. ومع ذلك، حقوق الإنسان مطالب عظمى كما أن هناك اختلافاً؛ فهي لا تعتمد على وعود أو ضمانات من قبل طرف آخر. وحق أي شخص في الحياة لا يتوقف على شخص آخر يعد بعدم قتله، قد تكون حياته في خطر أما حقه في الحياة فلا، يعتمد حقه في الحياة على أمر واحد فقط هو أنه بشر.

القبول بحقوق الإنسان يعني القبول بحقيقة أن لكل إنسان الحق بالادعاء بهذه المطالب، فأنا أمتلك هذه الحقوق بغض النظر عما تقول أو تفعل لأنني إنسان مثلك تماماً. فحقوق الإنسان متأصلة لجميع البشر باعتبارها حقاً مكتسباً. لم لا تحتاج تلك المطالب إلى سلوكيات معينة لتعزيزها؟ لم لا نطلب من البشر أن يستحقوا حقوقهم؟

إن المطالبة بحقوق الإنسان هو في النهاية مطلب أخلاقي ويرتكز على قيم أخلاقية. وما يعنيه حقي في الحياة هو أنه لا ينبغي لأحد أن يسلبني حياتي، ويكون من الخطأ القيام بذلك. من هذا القبيل، فإن المطلب لا يحتاج إلى دعم، وكل قارئ على الأرجح يتفق على ذلك، لأننا ندرك جميعاً في الحالات الخاصة التي نمر بها أن هناك جوانب معينة من حياتنا ومن وجودنا بحاجة إلى أن تكون مصونة وأنه لا يجب أن يتعدى عليها أحد لأنها ضرورية لكياننا ولمن نحن وما نحن، وهي ضرورية لإنسانيتنا وكرامتنا. بدون حقوق الإنسان لا يمكننا تحقيق كامل طاقتنا. توسّع حقوق الإنسان ببساطة هذا الفهم على المستوى الفردي لكل إنسان على هذا الكوكب. فإذا كان باستطاعتي أن أتقدم بهذه المطالب فإن باستطاعة كل فرد المطالبة بها كذلك.

؟ ما الخطأ في التعدي على حق الغير في الحياة؟ ولماذا يكون من الخطأ سلبهم حياتهم؟ هل يحمل هذان السؤالان نفس المعنى؟

كل مرة تموت فيها العدالة، تخالها لم تكن أصلاً.
جوزيه ساراماجو

قيم أساسية

قيمتان من القيم الأساسية تكمنان في جوهر فكرة حقوق الإنسان هما الكرامة الإنسانية والمساواة. ويمكن فهم حقوق الإنسان عن طريق تحديد تلك المعايير الأساسية الضرورية لتأمين حياة كريمة، كما وتأتي عالميتها من حقيقة أن - في هذا الصدد على الأقل - كل

البشر متساوون. ويجب ألا نميز ولا يمكننا التمييز بينهم.وهذان المعتقدان أو القيمتان هما في الحقيقة كل ما يلزم في الواقع للانخراط في فكرة حقوق الإنسان، ونادراً ما تكون هذه المعتقدات مثيرة للجدل. ولهذا السبب تتلقى حقوق الإنسان دعماً من كل ثقافة في العالم وكل حكومة متحضرة وكل دين رئيسي. ومن المعترف به عالمياً أن سلطة الدولة لا يمكن أن تكون مطلقة أو اعتباطية تعسفية؛ بل يجب أن تكون محددة، على الأقل إلى حد يسمح لجميع الأفراد الموجودين ضمن نطاقها العيش بحد أدنى من متطلبات الكرامة الإنسانية.

أنا أرى عقوبة الإعدام كمؤسسة وحشية وغير أخلاقية تقوض الأسس الأخلاقية والقانونية للمجتمع. أنا مقتنع ... أن الوحشية لا تولد إلا الوحشية.
أندريه ساخاروف

يمكن اشتقاق قيم أخرى كثيرة من هاتين القيمتين الأساسيتين، ويمكن أن تساعد وبدقة على تحديد كيفية تعايش الناس والمجتمعات على أرض الواقع؛ على سبيل المثال:

الحرية: لأن إرادة الإنسان جزء هام من الكرامية الإنسانية، فالإكراه على القيام بأمر ضد إرادتنا يحط من الروح الإنسانية.
احترام الآخرين: لأن عدم احترام الآخر يحول دون تقدير فرديته وكرامته الأساسية.
عدم التمييز: لأن المساواة في الكرامة الإنسانية تعني أنه لا ينبغي علينا الحكم على حقوق الناس وفرصهم على أساس مقوماتهم.
التسامح: لأن التعصب يدل على عدم احترام الاختلاف، كما أن المساواة لا تعني بالضرورة التطابق.
العدالة: لأن الناس المتساوين في إنسانيتهم يستحقون المعاملة العادلة.
المسؤولية: لأن احترام حقوق الآخرين يعني المسؤولية عن الأفعال والإجراءات وبذل الجهد لإحقاق حقوق الفرد والجميع.

خصائص حقوق الإنسان

مثلما لا يروق لك الألم، فهو لا يروق للآخرين كذلك. وبفهك لمبدأ المساواة هذا من الأحرى بك أن تعامل الآخر باحترام وتعاطف.
سامان سوتام

قد يستمر الفلاسفة في الجدل حول طبيعة حقوق الإنسان، لكن المجتمع الدولي بدأ التزامه المذهل بحقوق الإنسان من خلال اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨. منذ ذلك الحين أسس المجتمع الدولي المفاهيم القوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالعديد من الأدوات القانونية الدولية، والإقليمية والمحلية. ولم تكن النية أن يكون هذا الإعلان ملزماً قانونياً لكن تأسيس قواعده في العديد من المعاهدات المتعاقبة الملزمة (والمعروفة باسم «اتفاقيات» أو «عهود») تجعل الأساس القانوني لقواعده غير قابلة للنقاش في الوقت الحاضر. ووفقاً لهذه المبادئ:

حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف

هذا يعني أنه لا يمكن سلبها كونها مرتبطة بحقيقة الوجود البشري، فهي ملازمة لجميع البشر. في ظروف معينة - وليس في جميعها - يمكن تعليقها أو تقييدها؛ على سبيل المثال: إذا أدين شخص ما بارتكاب جريمة فيمكن أن تسلب حريته أو في حالات الطوارئ الوطنية قد تقوم الحكومة بالحد من بعض الحقوق كفرض حظر التجول وتقييد حرية الحركة.

حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ومترابطة

وهذا يعني أن حقوق الإنسان المختلفة ترتبط ارتباطاً جوهرياً ببعضها ولا يمكن النظر إليها بمعزل عن بعضها البعض. ويعتمد التمتع بحق واحد على التمتع بالعديد من الحقوق الأخرى وليس هناك حق أكثر أهمية من الحقوق الأخرى.

حقوق الإنسان عالمية

الأمر الذي يعني أنها تنطبق على جميع الناس في كل مكان في العالم وفي أي زمان. ويحق

لكل فرد التمتع بحقوقه بدون تمييز في «العرق» أو الخلفية العرقية أو اللون أو الجنس أو التوجه الجنسي أو الإعاقة أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو المولد أو أي حالة أخرى.

سيادة الدولة تعني المسؤولية، والمسؤولية الأولية لحماية الشعب تقع على عاتق الدولة نفسها.
تقرير اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول، ٢٠٠١

يجب أن نلاحظ أن عالمية حقوق الإنسان لا تهدد ولا بأي شكل من الأشكال التنوع الغني للأفراد أو الثقافات المختلفة، فالعالمية ليست كلمة مرادفة للتوحد. ويتطلب التنوع عالماً فيه جميع الناس سواسية ويستحقون نفس القدر من الاحترام. حقوق الإنسان بمثابة تطبيق أدنى المعايير لجميع البشر وكل دولة ومجتمع أحرار في تحديد وتطبيق معايير أعلى وأكثر تحديداً؛ على سبيل المثال: في مجال الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية نجد التزاماً باتخاذ خطوات لتحقيق الإمكانات الكاملة لهذه الحقوق تدريجياً ولكن ليس هناك موقف ينص على رفع الضرائب لتسهيل ذلك. والأمر متروك لكل دولة ومجتمع لتبني مثل هذه السياسات في ضوء ظروفهم الخاصة.

نبذة تاريخية

إن جذور فكرة أن الناس لديهم حقوق متأصلة موجودة في كثير من الثقافات والتقاليد. ويمكن أن نرى من أمثلة عديدة لقادة ورموز على درجة عالية من الأهمية أن القيم المجسدة في حقوق الإنسان ليست «صنيعة غربية» ولا اختراعاً من القرن العشرين، فهي استجابة لاحتياجات الإنسان العالمية والبحث عن العدالة. كان لدى كل المجتمعات البشرية مُثل وأنظمة لضمان العدالة، سواء في تقاليدها الشفوية أو المكتوبة، وإن لم تبق كل هذه التقاليد.

التاريخ القديم

- كانت شريعة حمورابي في بابل (العراق ٢٠٠٠ ق م) أول قانون شرعي مكتوب سنّه ملك بابل. تعهّد القانون بـ «سيادة العدالة في المملكة وأن يقضي على الشرير والعنيف وأن يمنع القوي من قمع الضعيف... وأن ينور البلاد وأن يعزز الخير للشعب».
- كما ورد عن فرعون مصر القديمة (٢٠٠٠ ق م) أنه أعطى تعليمات لأتباعه «عندما يصل التماس من مصر العليا أو السفلى... احرصوا أن يتم التعامل معه وفقاً للقانون وأن تحافظوا على العادات وأن تحترموا حق كل شخص».
- تم وضع ميثاق سيروس (إيران ٥٣٩ ق م) من قبل ملك فارس لشعب مملكته، والحقوق المعترف بها كثيرة كالحرية والأمن والتسامح الديني وحرية التنقل والتحرر من العبودية وبعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.
- تحتوي تعاليم كونفوشيوس (٥٠٠ ق م) على مفهوم الرحمة ومحبة الآخرين كموضوعات أساسية. يقول كونفوشيوس: «ما لا تتمناه لنفسك لا تفعله للآخرين». كما ان الدكتور بنغ تشانغ تشون - الخبير الصيني في الكونفوشية والذي لعب دوراً فاعلاً في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - يعتقد أن الكونفوشية وضعت الأساس لأفكار حقوق الإنسان.
- كتب الإمام علي بن الحسين رسالة حول الحقوق في أوائل القرن الثامن الميلادي. على حد علمنا، هذه الرسالة هي أول وثيقة لوضع الحقوق الأساسية على النحو الذي كان يُنظر إليها في ذلك العصر وهي المحاولة الأولى التي لا تعالج مفهوم الحقوق ببعدها السلبي. وأدرجت الرسالة خمسين من هذه الحقوق بطريقة منهجية. وترتكز في روحها على التعاليم الإسلامية القديمة.
- ميثاق ماند (١٢٢٢ م) وميثاق كوروكان فوجا (١٢٣٦ م) المستندان إلى تدوين التقاليد الشفوية من غرب إفريقيا يتمسكان بمبادئ كاللامركزية والحفاظ على البيئة وحقوق الإنسان والتنوع الثقافي.

يكون الشخص شخصاً من خلال الآخرين.

- تجسد النظرة الإفريقية «أوبونتو» جوهر ما تعنيه حقوق الإنسان. ويركز أوبونتو على احترام جميع أفراد المجتمع والضيافة والكرم. تتلخص فكرة أوبونتو في العبارة التالية: « يكون الشخص شخصاً من خلال الآخرين». لهذه الفكرة آثارعميقة على حقوق الإنسان، فإذا كنا بشراً من خلال الآخرين فإن تجريد الآخرين من إنسانيتهم هو أيضاً تجريد لإنسانيتنا، ومن هنا الحاجة إلى تعزيز حقوق الآخرين وإعطاء المغفرة وتلقيها واحترام الحقوق الإنسانية للآخرين.

? من هي الشخصيات (السياسية والأدبية والدينية) في تاريخ بلدكم التي ناصرت أو ناضلت من أجل قيم حقوق الإنسان؟

في كل مرحلة من مراحل التاريخ دوت أصوات الاحتجاج ضد الظلم؛ وفي كل عصر تم أيضاً خسف أحلام تحرير الإنسان. وعندما انتقلنا نحو العصر الحديث تمت ترجمة هذه الأصوات والأحلام إلى برامج عمل اجتماعي، وأحياناً تم دمجها في دساتير الدول.
ميشلين ر. ايشاي

ما بين القرنين الثالث عشر والثامن عشر

إن تطور فكرة حقوق الإنسان العالمية اشتقّت من أسس مفاهيم الكرامة والاحترام في حضارات حول العالم على مدى قرون. وبالتالي ففكرة أن هذا الاحترام ينبغي أن يكون منصوصاً عليه في القانون استغرقت الكثير من الأجيال لتتطور، وغالباً ما نعتمد عليها لإضفاء الشرعية على مفهوم الحقوق من التجارب التاريخية. وبما أن معرفتنا بتاريخ الثقافات الأخرى تزداد، فبدون أدنى شك سنكتشف الزخم التاريخي لتشريع الحقوق في الثقافات الأخرى أيضاً.

- في العام ١٢١٥ جعل النبلاء الإنجليز وأعضاء من رجال الدين ملك إنجلترا يوافق على الالتزام بالقانون وذلك بوضع ميثاق الحريات العظيم (ماجنا كارتا). وحمى ميثاق ماجنا كارتا حقوق النبلاء فقط، وعليه فهو ليس حول حقوق الإنسان على النحو الذي نناقشه. ولكنه أصبح وثيقة يستشهد بها على نطاق واسع للدفاع عن الحريات لأنه حد من سلطة الملك والاعتراف بحريات الآخرين وحقوقهم.
- في العام ١٦٨٩ أقر البرلمان الإنجليزي مشروع قانون ينص على أنه لم يعد يتحمل التدخل الملكي في شؤونه. مشروع القانون هذا والمعروف بقانون الحقوق الإنجليزي (Bill of Rights) منع الملك من تعليق القانون دون موافقة البرلمان وحدد انتخابات حرة لأعضاء البرلمان وأعلن أن حرية التعبير في البرلمان مكفولة ومصانة.

الحرية هي القوة التي نملكها أكثر من أنفسنا.
هوجو جروتيوس

- ويعتبر هوجو جروتيوس (١٥٨٣-١٦٤٥) بأنه صانع القانون الدولي. ويقترح كتابه عن قوانين الحرب والسلام نظام مبادئ عامة مستند على «القانون الطبيعي» والذي اعتقد انه يجب أن يربط العالم بغض النظر عن القوانين المحلية أو العادات. كما وطور عدد من الفلاسفة في أوروبا مفهوم «الحقوق الطبيعية» خلال القرنين السابع والثامن عشر.
- وضع جون لوك (١٦٨٩) النظرية القائلة بأن كل إنسان لديه بعض الحقوق التي تستمد من طبيعتهم وليس من حكومتهم أو قوانينها. وإن شرعية الحكومة في الواقع تكمن في منحها هذه الحقوق الطبيعية. وفكرة أن هذه الحقوق الطبيعية يجب أن تخول الناس لبعض تدابير الحماية القانونية أصبحت أكثر قبولاً على نطاق واسع وبدأت تنعكس في دساتير بعض الدول. كما أن حقوق الإنسان أعادت صياغة هذه الفكرة وساعدت أيضاً بالشيء نفسه بالنسبة للعلاقة بين الحكومة والمواطنين.

مشروع قانون الحقوق هو ما يحق للناس التمتع يه ضد أي حكومة على وجه الأرض، عام أم خاص، وهو ما لا يجب أن ترفضه أية حكومة عادلة.
توماس جيفرسون، ١٧٨٧

- في العام ١٧٧٦ أعلنت معظم المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية استقلالها عن الإمبراطورية البريطانية في إعلان استقلال الولايات المتحدة. واستند ذلك إلى حد كبير إلى نظريات «الحق الطبيعي» للوك ومونتسكيو على أساس الاعتقاد أن احتواء سلطة الحكومة وحماية الحريات كانت جوهرية. ساعد الإعلان بالدفع ببعض المفاهيم مثل الحقوق غيرالقابلة للتصرف وحماية حقوق الأفراد وحرية التعبير والصحافة والالتماس والتجمع والخصوصية والإجراءات القانونية اللازمة والمساواة أمام القانون وحرية الدين.

هدف أي مؤسسة سياسية هو الحفاظ على الحقوق الطبيعية التقادمية للأشخاص. وتلك الحقوق هي الحرية والملكية والسلامة ومقاومة الظلم والقمع.
إعلان حقوق الإنسان والمواطن، ١٧٨٩ فرنسا

- في العام ١٧٨٩ أطاح الشعب الفرنسي بالملكية وأسس الجمهورية الفرنسية الأولى. نتج عن الثورة الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن الذي سنّه رجال الدين والنبلاء وعامة الشعب تجسيداً لأفكار التنوير لشخصيات مثل فولتير ومونتسكيو وواضعي الموسوعة الفرنسية وروسو. حيث هاجم الإعلان النظام السياسي والقانوني للملكية وحدد الحقوق الطبيعية للأشخاص «كالحرية والملكية والأمن والحق في مقاومة الظلم». واستبدل الإعلان نظام الامتيازات الأرستقراطية الذي كان سائداً في ظل النظام الملكي بمبدأ المساواة أمام القانون. ومع ذلك استغرقت ترجمة مصطلحات المساواة والمفهوم النظري للحقوق المتساوية إلى واقع ملموس وقتاً، إذ كان المجتمع غير متكافئ وربما استغرق تطبيقها عدة أجيال.

الاتفاقيات الدولية الأولى: العبودية والعمل

في القرنين التاسع عشر والعشرين برزت العديد من قضايا حقوق الإنسان وبدأت معالجتها على الصعيد الدولي، بدءاً بقضايا مثل الرق والعبودية ووحشية ظروف العمل وعمالة الأطفال. وشهد ذلك الوقت اعتماد المعاهدات الدولية الأولى التي تتعلق بحقوق الإنسان. وعلى الرغم من تقديمها حماية مفيدة، كان أساس هذه الاتفاقات التزامات متبادلة بين الدول. وهذا تناقض كبير مع اتفاقيات حقوق الإنسان الحديثة، حيث الالتزامات تمنح مباشرة لأصحاب الحقوق الفردية.

البشر ... متساوون ومستقلون، ولا يمكن ... أن يتعرض أحد للسلطة السياسية لآخر دون موافقته.
جون لوك

- أصبح الرق غير شرعي في انجلترا وفرنسا في بداية القرن التاسع عشر، وفي العام ١٨١٤ وقعت الحكومتان البريطانية والفرنسية معاهدة باريس وذلك بهدف التعاون على القضاء على الاتجار بالرقيق.
- وفي مؤتمر بروكسل الذي عقد عام ١٨٩٠ تم التوقيع على قانون مكافحة الرق الذي تمت المصادقة عليه لاحقاً من قبل ثماني عشرة دولة.
- ومع ذلك لم يتطرق القانون للعمل الجبري وظروف العمل الوحشية المستمرة. حتى ميثاق عام ١٩٢٦ لمناهضة الرق - والذي هدف إلى إلغاء العبودية بجميع أشكالها - لم يكن له تأثير على الممارسة الشائعة للعمل الجبري حتى فترة متقدمة من أربعينيات القرن الفائت.

الحر الجائع أفضل من العبد السمين.
ايسوب

عكس تأسيس منظمة العمل الدولية عام ١٩١٩ الاعتقاد بأن السلام الشامل والدائم يمكن أن يتحقق فقط إذا استند إلى العدالة الاجتماعية. وقد وضعت منظمة العمل الدولية نظام معايير العمل الدولية الذي يدعم العمل اللائق والمنتج والحرية والمساواة والأمن والكرامة.

- أحد مجالات عمل منظمة العمل الدولية هو العمل على مكافحة عمالة الأطفال، لا سيما في أسوأ أشكاله. وتعمل المنظمة على العديد من خطوط العمل في هذا المجال حتى يومنا هذا، بما في ذلك تعزيزها للمعاهدات الدولية المتعلقة بعمالة الأطفال؛ كاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال وميثاق منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨حول الحد الأدنى لسن العمل.
- بين عامي ١٨٩٩ و١٩٧٧ تم اعتماد عدد من المعاهدات الرئيسية في مجال قانون الإنسان الدولي مسجلين مجالاً آخر من التعاون بين الأمم. وينظم القانون الدولي الإنساني إدارة النزاعات المسلحة.
- وبالتأكيد يمكن تطبيق حقوق الإنسان جنباً إلى جنب مع القانون الدولي الإنساني في العديد من المجالات كما هو الحال فيما يتعلق بمعاملة السجناء. وبالتالي فالقانون الدولي الإنساني هو أكثر تخصصاً وتفصيلاً بشأن العديد من المسائل الأخرى في أوقات النزاع؛ على سبيل المثال فيما يتعلق بالاستخدام المسموح به من الأسلحة والتكتيكات العسكرية.

? لماذا ازدادت الحاجة إلى الاتفاقيات الدولية برأيك، بدلاً من أن تقوم الدول بوضع معاييرها الخاصة بكل بساطة؟

ستظل تشن الحروب طالما تفشل البشرية في ملاحظة أن الطبيعة الإنسانية هي نفسها أينما نكون على هذه الأرض.
بيير داكو

القرن العشرون

بدأت فكرة حماية حقوق البشر في القانون من الإساءة إليهم من قبل سلطة الحكومة تأخذ رواجاً وعلى نطاق واسع في القرن العشرين خاصة مع مجيء عصبة الأمم ومنظمة العمل الدولية إلى حيز الوجود وعملهم على حقوق الأقليات والعمالة وغيرها من القضايا. وتم الاعتراف بأهمية تشريع هذه الحقوق بصيغة خطية من قبل الدول، وبهذه الطريقة أصبحت الوثائق المبينة أعلاه بمثابة الرائد لكثير من معاهدات حقوق الإنسان المعاصرة. غير أن أحداث الحرب العالمية الثانية هي التي دفعت بحقوق الإنسان قدماً على الساحة الدولية. وساهمت الفظائع الرهيبة التي أرتكبت في هذه الحرب - بما في ذلك الهولوكوست وجرائم الحرب – في ظهور هيئة أخرى للقانون الدولي كما وكان لها اكبر الأثر في إيجاد حقوق الإنسان كما نعرفها اليوم.وعكس ميثاق الأمم المتحدة الموقع بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيو عام ١٩٤٥ هذا المعتقد، حيث ينص الميثاق على أن الهدف الأساسي للأمم المتحدة هو «إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب» و «التأكيد على الوفاء والإيمان بحقوق الإنسان الأساسية المتمثلة في كرامة وقيمة الشخص البشري وفي الحقوق المتساوية للرجال والنساء».

قامت لجنة حقوق الإنسان - وهي واحدة من هيئات الأمم المتحدة - بوضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتم اعتماد الإعلان من قبل الجمعية العامة بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٨. ومما لا شك فيه أن هذا الإعلان أرضية صلبة ويستمر ليكون أهم أداة عالمية لحقوق الإنسان. كان هذا الإعلان مصدرٍ إلهام للعديد من الالتزامات بحقوق الإنسان - على الرغم من أنه لم يتم وضعه ليكون ملزماً قانونياً - سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي. ومنذ ذلك الحين تم وضع سلسلة من الآليات الرئيسية لحماية مبادئه وحظيت بموافقة الأسرة الدولية. ويمكنكم الاطلاع على المزيد من المعلومات عن بعض هذه المعاهدات الدولية في جزء لاحق من هذا الفصل.

حقوق الإنسان حول العالم

عقب اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنشأت عدة مناطق حول العالم أنظمة خاصة بها لحماية حقوق الإنسان إلى جانب أنظمة الأمم المتحدة. وإلى يومنا هذا هناك منظمات حقوق إنسان إقليمية في أوروبا والأمريكيتين وإفريقيا. كما وهناك بعض الخطوات نحو مأسسة المعايير الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي والمنطقة الآسيوية (اتحاد دول جنوب شرق آسيا). وبالتالي فإن معظم البلدان في هذا الجزء من العالم صادقت أيضاً على معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية، مما يدل على اتفاقها مع المبادئ العامة والتزامها طوعاً بقانون حقوق الإنسان الدولي.

الاتحاد الأوروبي

كما تم تأييد العديد من معايير وآليات حقوق الإنسان من قبل مجلس أوروبا ومجلس حقوق الإنسان في أوروبا. وسيتم شرح دورها لاحقاً في هذا الفصل لا سيما من خلال الاتفاقية الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، يلعب الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا جنباً إلى جنب مع مجلس أوروبا أدواراً هامة أيضاً.

تلقى التزام الاتحاد الأوروبي بحماية حقوق الإنسان دفعة إلى الأمام ودعماً مع اعتماد معاهدة لشبونة التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠٠٩ معطية الأثر القانوني الكامل لميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي. وباحتوائه على الحقوق

المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية يتطلب الميثاق من الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي نفسه التمسك بهذه الحقوق. وستقوم محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي بإلغاء أية تشريعات للاتحاد الأوروبي تخالف الميثاق وبالتأكد من امتثال الدول الأعضاء بقانون الاتحاد الأوروبي، مع أن تطبيق القانون بشكل يومي سيكون متروكاً للمحاكم المحلية. ويحدد الميثاق الحقوق المنصوص عليها في ستة «عناوين» وهي: الكرامة والحرية والمساواة والتضامن وحقوق المواطنين والعدالة. فعنوان «الكرامة» يضمن الحق في الحياة ويحظر التعذيب والعبودية والإعدام. وتشمل «الحرية» الحق في الخصوصية والزواج والفكر والتعبير والتجمع والتربية والتعليم والعمل والملكية واللجوء. وتتضمن «المساواة» حقوق الأطفال وكبار السن. ويحمي «التضامن» الحقوق الاجتماعية وحقوق العمال والحق في ظروف عمل عادلة والحماية من الفصل التعسفي والحصول على الرعاية الصحية. وتشتمل حقوق «المواطنين» على الحق في التصويت وحرية التنقل. وتتضمن «العدالة» حقوقاً مثل الحق في الإنصاف الفعال والمحاكمة العادلة وافتراض البراءة.

وكالة الحقوق الأساسية هي هيئة الخبراء التي تجمع الأدلة إزاء وضع الحقوق الأساسية في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي وتوفر المشورة والمعلومات حول كيفية تحسينه. إنها لا تلعب دور المراقب لكنها تتعاون مع المؤسسات ذات الصلة في تقديم المشورة بشأن تمتع أفضل بالحقوق الأساسية.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
http://www.osce.org/odihr

تجمع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستة وخمسين دولة من أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا الشمالية. وعلى الرغم من أنها لم تكن مكرسة تحديداً لحماية حقوق الإنسان إلا أن نهجها الشامل يسمح للأمن بمعالجة مجموعة كبيرة من القضايا بما في ذلك حقوق الإنسان والأقليات القومية والديمقراطية والاستراتيجيات الشرطية ومكافحة الإرهاب والأنشطة البيئية والاقتصادية.
ويتم تنفيذ عمل منظمة الأمن والتعاون في مجال حقوق الإنسان من خلال مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، الذي مقره وارسو - بولندا. وهذا المكتب ناشط في جميع أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون في مجالات مراقبة الانتخابات والتنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح وعدم التمييز وسيادة القانون. وتشمل أنشطته التي تستهدف الشباب: التربية على حقوق الإنسان ومناهضة معاداة السامية والخوف من الإسلام.

منظمة البلدان الأمريكية

أما على مستوى المنطقة الأمريكية فتتبع معايير وآليات حقوق الإنسان من إعلان عام ١٩٤٨ الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان واتفاقية عام ١٩٦٩ الأمريكية المتعلقة بحقوق الإنسان. كما وتم اعتماد قوانين محددة تتعلق باللاجئين ومنع ومعاقبة التعذيب وإلغاء عقوبة الإعدام والاختفاء والعنف ضد المرأة والبيئة وغيرها من المسائل.

الاتحاد الإفريقي

كما دخل الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حيز التنفيذ في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٦، وبحلول عام ٢٠٠٧ كان قد تم المصادقة عليه من قبل ثلاثة وخمسين دولة. وهذا الميثاق مثير للاهتمام من حيث الاختلافات بينه وبين المعاهدات التي أقرت في أنحاء أخرى من العالم:

- خلافاً للمعاهدات الأوروبية أو الأمريكية يشمل الميثاق الإفريقي على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في نفس المعاهدة مع الحقوق المدنية والسياسية.
- يتعدى الميثاق الإفريقي الحقوق الفردية وينص على الحقوق الجماعية للشعوب أيضاً.
- يقر الميثاق كذلك بأنه على الأفراد واجبات كما لهم حقوق ويُدرج واجبات محددة للفرد تجاه عائلته ومجتمعه ودولته والمجتمع الدولي.

على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشخصيته أن تنمو نمواً حراً كاملاً.
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

وفي المنطقة العربية، بالإضافة إلى الحقوق المضمونة والمحمية في الدساتير والقوانين والتشريعات الوطنية في الدول العربية، هناك آليات قانونية متاحة تحت مظلة الجامعة العربية لحماية حقوق الإنسان. ونسردها تالياً:

أولا: ميثاق جامعة الدول العربية لعام ١٩٤٥

تم اعتماد ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢ آذار/مارس من عام ١٩٤٥. وأشار الميثاق إلى موضوع حقوق الإنسان لكنه لا يتضمن أية آليات لحمايتها.

ثانيا: اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان

الميثاق العربي لحقوق الإنسان
اتحاد دول جنوب شرق آسيا

انشئت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بناء على مبادرة من الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة، وتمت الموافقة عليها في قرار مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر من عام ١٩٦٨. وطبق نظام اللجان الفنية في جامعة الدول العربية على هذه اللجنة حتى عام ٢٠٠٧. وبتاريخ ٥ أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٧ تم وضع لائحة داخلية للجنة، حيث تنحصر اختصاصات هذه اللجنة بدراسة ما يصلها من معلومات من الدول الأعضاء في الجامعة العربية وكذلك ما يرسل إليها من معلومات وتقارير من المنظمات العربية غير الحكومية. وتعتبر هذه اللجنة لجنة فنية لذا ليس من اختصاصها إصدار قرارات ملزمة بل ترفع توصياتها إلى مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية لاتخاذ ما يراه لازما بشأنها.

ثالثا: لجنة حقوق الإنسان العربية

اسست لجنة حقوق الإنسان العربية بحسب المادة ٤٥ من الميثاق العربي لحقوق الانسان (٢٠٠٤). وتتكون اللجنة من سبعة أعضاء تنتخبهم الدول الأطراف في هذا الميثاق بالاقتراع السري. ويعمل أعضاء اللجنة بصفتهم الشخصية وتتعهد الدول الأطراف بأن تضمن لأعضاء اللجنة الحصانات اللازمة والضرورية لحمايتهم ضد أي شكل من أشكال المضايقات أو الضغوط المعنوية أو المادية أو التبعات القضائية بسبب مواقفهم أو تصريحاتهم في إطار قيامهم بمهامهم كأعضاء في هذه اللجنة. وتقوم اللجنة برصد ومتابعة ودراسة حالة حقوق الإنسان والتقارير التي تقدمها الدول الأطراف في الميثاق والوقوف على مدى التزامها بتطبيق حقوق الإنسان وفقا لمواد الميثاق وكما وتقوم بإصدار توصيات وملاحظات إلى مجلس الجامعة عن طريق الأمين العام. وتعتبر تقارير اللجنة وملاحظاتها الختامية وتوصياتها وثائق علنية تعمل اللجنة على نشرها.

رابعاً: المحكمة العربية لحقوق الإنسان

وافق مجلس الجامعة العربية بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر من عام ٢٠١٤ على إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان ومقرها العاصمة البحرينية المنامة، وقد وافق الوزراء العرب في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ على المشروع الأساسي للمحكمة على أن يتم تمويلها من قبل الدول العربية الأعضاء في الجامعة. وتختص المحكمة بكافة الدعاوى والنزاعات الناشئة عن تطبيق وتفسير الميثاق العربي لحقوق الانسان أو أية اتفاقية عربية أخرى في مجال حقوق الإنسان تكون الدول المتنازعة طرفا فيها، ويحق للدولة الطرف التي يدعي أحد رعاياها أنه ضحية انتهاك حق من حقوق الإنسان اللجوء للمحكمة، كما يجوز ذلك للمنظمات غير الحكومية والعاملة في مجال حقوق الإنسان لدى الدولة ذاتها. ويكون اختصاص المحكمة مكملا للقضاء الوطني ولا يحل محله.

? ما سبب الإشارة إلى الواجبات في أي ميثاق لحقوق الإنسان برأيك؟ وهل تعتقد أنه يجب إدراجها في كل مواثيق حقوق الإنسان؟

لا تزال اللجنة العربية الإقليمية لحقوق الإنسان فاعلة منذ عام ١٩٦٨، لكن مع قوى انتقائية جداً ومحدودة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. واعتمد الميثاق العربي المعدّل لحقوق الإنسان من قبل جامعة الدول العربية عام ٢٠٠٤ ودخل حيز التنفيذ عام ٢٠٠٨.

على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشخصيته أن تنمو نمواً حراً كاملاً.
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

وتتضمن هذه الوثيقة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن الحقوق المدنية والسياسية، كما وتشير إلى «الحضارة المشتركة» التي تتقاسمها الدول العربية. لاقى دخول هذا الميثاق حيز التنفيذ وآليات رصده (اللجنة العربية لحقوق الإنسان والجمعية الفرعية لحقوق الإنسان) ترحيباً كونها علامات مشجعة للنهوض بحقوق الإنسان في المنطقة. ومع ذلك كانت موضعاً لانتقاد شديد؛ على سبيل المثال: بسبب عدم وجود حظر للعقوبات القاسية وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين فقط وحصر بعض الحقوق في الشريعة الإسلامية والسماح بفرض عقوبة الإعدام على الأطفال في حال أجاز القانون الوطني ذلك وأيضاً السماح بوضع قيود على حرية الفكر والضمير والدين إذا نص القانون على ذلك.

وكانت الجهود جارية في منطقة اتحاد دول جنوب شرق آسيا من أجل ضمان أن يفي هذا الجسم الاقليمي بالتزاماته التي قطعها عام ٢٠٠٩ لإنشاء لجنة حكومية لحقوق الإنسان. وتبين مرجعيات عام ٢٠٠٩ لهذه اللجنة أنها ستتمسك «باحترام المبادئ الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك العالمية والحقوق غير القابلة للتجزئة وترابط جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية فضلاً عن الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وعدم التمييز وتجنب المعايير المزدوجة والتسييس».

كيف يمكننا استخدام حقوقنا؟

حقوق الإنسان موجودة من أجلنا جميعاً. فكيف يمكننا الاستفادة منها؟ من الواضح أن مجرد وجودها ليس كافياً لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان كوننا جميعنا نعرف أنها تحدث كل يوم في كل جزء من العالم. فهل يمكنها حقاً أن تحدث فرقاً؟ وكيف يمكن أن نستخدمها.

? هل تعرف ما عليك القيام به في حال انتهكت حقوقك؟

التعرف على حقوقك

نتناول في القسم التالي من هذا الفصل الأنواع المختلفة من الحقوق التي يحميها القانون الدولي. فإذا حددنا مجالات الوجود الإنساني ذات الصلة بقانون حقوق الإنسان وأدركنا التزامات الحكومات بموجب هذه الهيئة القانونية - عندئذ يمكننا البدء بممارسة الضغط بمختلف الوسائل. ويوضح هذا القسم أن كل مجال من مجالات الظلم يرتبط بحقوق الإنسان تقريباً: من الفقر على المستوى الضيق إلى الضرر البيئي والصحي وظروف العمل والقمع السياسي وحقوق التصويت والانتخاب والهندسة الوراثية وقضايا الأقليات والنزاع والإبادة الجماعية وغيرها - وعدد القضايا في تزايد يوماً بعد يوم.

يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي.
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٩ (٢)

يتم معالجة بعض القضايا المتعلقة بتطبيق تشريعات حقوق الإنسان مباشرة في قسم «أسئلة وأجوبة»، حيث تتوفر إجابات مختصرة على بعض الاسئلة الأكثر شيوعاً والتي غالباً ما تطرح حول حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك يعالج كل قسم من أقسام الفصل الخامس موضوعات الدليل التدريبي وبشكل مفصل. وإذا كنت مهتماً بالاطلاع على كيفية توفير حماية أكبر لقضية معينة كالحق

في الصحة أو التربية والتعليم أو ظروف العمل العادلة فسيكون من المجدي النظر في المعلومات الأساسية ذات الصلة بهذه القضية.

استعمال الآليات القانونية

علينا الاطلاع على الآليات القانونية المتاحة لحماية المجالات المختلفة المتعلقة بمصالح الشعب. في أوروبا - كما في إفريقيا والأمريكيتين - هناك محكمة للتعامل مع الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات وهي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. حتى عندما لا تندرج القضايا تحت الولاية القضائية للمحكمة الأوروبية سنرى أن هناك آليات أخرى تحمّل الدول مسؤولية أفعالها وتجبرها على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. فوجود القانون يساعد حتى في ظل غياب وسائل شرعية لفرض الالتزام من قبل الدول.

ممارسة الضغط وشن الحملات والناشطية

أحد الأدوار الهامة في ممارسة الضغط على الدول هو ذلك الذي تلعبه الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية وغيرها من جماعات المبادرة المدنية. وهذا ما يعالجه القسم المتعلق «بالناشطية» ودور المنظمات غير الحكومية. ويتعلق دور هذه الجمعيات بالمرأة والرجل البسيطين في الشارع ولا يعود ذلك لأن مثل هذه الجمعيات غالباً ما تتناول حالات فردية فقط، ولكن لأنها أيضاً توفر سبلاً للرجل العادي للانخراط في مجال حماية الحقوق الإنسانية للآخرين. ففي النهاية تتألف هذه الجمعيات من أناس عاديين! كما سنطلع على كيفية عمل هذه الجمعيات لتعزيز حقوق الإنسان وبعض أمثلة العمل الناجح.

? هل سبق لك أن شاركت في أية حملة أو تحرك لحقوق الإنسان؟

الانخراط

الفصل الثالث (المبادرة بالعمل والتحرك واتخاذ الإجراءات من أجل حقوق الإنسان) يقرّب هذه الأنواع من الناشطية والتحركات إلى مستوى العمل اليومي ويقدم عدداً من الأمثلة على التحركات التي يمكنك المشاركة فيها. ولدى المجموعات الشبابية إمكانات هائلة لممارسة الضغط على الدول أو الهيئات الدولية وضمان أن يتم منع حالات انتهاكات حقوق الإنسان أو تقديمها إلى الرأي العام. تزودك الأمثلة في هذا القسم بالتدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها من قبل مجموعتك أو غيرها كما ستمنحك فهماً أعمق لطريقة عمل المنظمات غير الحكومية على الصعيد اليومي.

معضلات حقوق الإنسان

تحقيق حقوق الإنسان يعني مواجهة مجموعة من العقبات. أولاً: تستخدم بعض الحكومات والأحزاب السياسية أو المرشحين أو الاقتصاديين أو الاجتماعيين أوالجهات الفاعلة في المجتمع المدني لغة حقوق الإنسان دون الالتزام بأهداف حقوق الإنسان. أحياناً قد يكون السبب ضعف الفهم بما تدعو إليه معايير حقوق الإنسان، وفي أحيان أخرى يرجع ذلك إلى الاعتداء المتعمد بالادعاء بأنهم يحترمون حقوق الإنسان من أجل إعطاء صورة حسنة أمام العالم. ثانياً: قد تنتقد الحكومات أو الأحزاب السياسية أو المرشحون أو الجهات الفاعلة في المجتمع المدني انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الآخرين، لكن نفسها تفشل في التمسك بمعايير حقوق الإنسان. وغالباً ما يتم انتقاد ذلك على أنه ازدواجية في المعايير أو الكيل بمكيالين. ثالثاً: قد تكون هناك حالات حيث تكون حقوق الإنسان مقيدة بحجة حماية حقوق الآخرين. حقوق الإنسان ليست بلا حدود، ويجب ألا تمس ممارسة حقوقك تمتع الآخرين بحقوقهم. وبالتالي نحن بحاجة إلى أن نتنبه إلى أن حماية الحقوق الإنسانية للآخرين ليست مجرد ذريعة لفرض قيود فارغة. فمجتمع مدني ناشط وقضاء مستقل مهمان في رصد مثل

هذه الحالات. رابعاً: هناك حالات تكون حماية حقوق مجموعة واحدة من الناس فيها تنطوي على تقييد لحرية الآخرين. وينبغيتمييز هذه العقبة عن حالة تقييد الحقوق المذكورة أعلاه. وتجدر الإشارة إلى أنه ليس من السهل دائماً الحكم على مثل هذه الحالات.

تعارض الحقوق

على أية حال، من الممكن أن تتعارض الحقوق. ويشير «تعارض الحقوق» إلى الاشتباكات التي قد تحدث بين حقوق الإنسان المختلفة أو بين نفس حقوق الإنسان لأشخاص مختلفين. وأحد الأمثلة على ذلك أن يكون هناك مريضان يحتاجان إلى قلب جديد من أجل البقاء على قيد الحياة ولكن هناك قلب واحد فقط متاح للزراعة. في هذه الحالة يتعارض حق أحد المريضين في الحياة مع الحق الإنساني للمريض الآخر. ومثال آخر يحدث في حالة القتل الرحيم عندما يتعارض حق أحد الأشخاص في الحياة مع حقه الشخصي في الموت أو حقه في عدم التعرض للمعاملة المهينة للكرامة. بهذه الطريقة تتعارض حقوق الإنسان المختلفة لذات الشخص. وهناك مثال ثالث عندما تتعارض حقوق الإنسان المختلفة لأشخاص مختلفين. وأحد الأمثلة على ذلك الحالة التي تم رفعها إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بمناهضة التمييز العنصري في الجالية اليهودية في أوسلو وآخرين ضد النرويج، ففي عام ٢٠٠٠ قامت مجموعة تعرف باسم «أولاد البساطير» بتنظيم مسيرة تكريماً للزعيم النازي رودلف هيس، وارتدى المشاركون زياً «شبه عسكري» وألقى قائد المسيرة السيد تيري سيولي خطاباً معادياً للسامية بعد أن قام المحتشدون مراراً وتكراراً برفع شعار النازية كتحية. وكان الصدام في هذه الحالة بين حق السيد سيولي في حرية التعبير وحق الجالية اليهودية في عدم التمييز ضدها. صرحت الأمم المتحدة أن التصريحات التي أدلى بها السيد سيولي تضمنت أفكاراً للتفوق العنصري والكراهية، وبالتالي فإن هذا النوع من الخطاب الاستثنائي العدائية لا يحميه الحق في حرية التعبير.

التقاليد الثقافية

«تعكس الممارسات الثقافية التقليدية القيم والمعتقدات التي تمسك بها أفراد المجتمع لفترات طويلة على مدى أجيال. فكل مجموعة اجتماعية في العالم لديها ممارسات ثقافية تقليدية ومعتقدات محددة؛ بعضها مفيد لجميع الأفراد في حين أن بعضها الآخر مؤذ لمجموعة معينة كالنساء. وتشمل هذه الممارسات التقليدية المؤذية: ختان الإناث والإطعام القسري للمرأة والزواج المبكر والممارسات المختلفة التي تمنع النساء من التحكم بخصوبتهن والمحرمات الغذائية والممارسات المتعلقة بالولادة التقليدية وتفضيل الأبناء الذكور وآثاره على وضع الطفلة الأنثى ووأد البنات والحمل المبكر وقيمة المهر عند الزواج. وعلى الرغم من طبيعتها المؤذية وانتهاكها للقوانين الدولية لحقوق الإنسان فإن هذ الممارسات مستمرة إذ لا يتم مسائلتها ولأن ممارسيها يضعون حولها هالة أخلاقية.»
مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

أصبح واضحاً وبشكل كبير أن ختان الإناث وجرائم الشرف والزواج القسري وغيرها من الممارسات لن يتم القضاء عليها حتى تُعتبر النساء مشاركات كاملات ومتساويات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لمجتمعاتهن.
حليمة مبارك ورزازي١

وهناك سلسلة من الممارسات التي تؤثر سلباً على صحة النساء والأطفال وتنتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان وغالباً ما يشار إليها باسم «الممارسات التقليدية المؤذية». وهذا لا يعني أن جميع الممارسات التقليدية مؤذية وأنها تنتهك حقوق الإنسان لكنها عندما تكون كذلك يجب أن نكون قادرين على مسائلتها والتعامل معها.

الممارسات التقليدية المؤذية

الزيجات المدبرة ممارسة شائعة في العديد من الثقافات، حيث يكون من متوقعاً ومفروضاً على النساء والرجال أيضاً الزواج من شخص تم اختياره من قبل العائلة - وغالباً ما يكون في سن مبكرة (يجب التنويه هنا أن الزواج المدبر ليس هو نفسه الزواج القسري). فهل يجب حظر هكذا ممارسة من أجل حماية الأطفال وحقوق الشباب؟ أو هل سيكون ذلك فشلاً في احترام التقاليد الثقافية؟

ويمكن إيجاد أمثلة أخرى في الممارسة المستمرة لختان الإناث في العديد من البلدان. فالآلاف من الناس يعانون من عواقب هذه الممارسات كما ويعتبرها معظم الناس انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان. هل ينبغي النظر إلى ختان الإناث على أنه خصوصية ثقافية يجب «التسامح» معها أم انتهاك لحقوق الإنسان في السلامة الجسدية والصحية؟

إن حماية جميع حقوق الإنسان لجميع الناس تحتّم رفض الممارسات التقليدية المؤذية. لا يمكن إنكار الحقوق الإنسانية لأحد ولا كرامته على أساس التقاليد والثقافة، ذلك لأن التقاليد والثقافات ليست «منقوشة على حجر»، فهي تتغير وتتطور؛ فما كان على الأغلب صحيحاً قبل عشرين عاماً ليس له معنى لجيل اليوم. كما أن الممارسات التقليدية المؤذية هي أيضاً تذكير بأن تعزيز حقوق الإنسان يعتمد على البرامج التعليمية وعلى الجهود. ولا يمكن التغلب على الكثير من الممارسات التقليدية الخاطئة عن طريق القمع والإدانة وحدهما إذ إن ذلك يتطلب تعليم وإشراك جميع المعنيين من أجل أن يكونوا فاعلين. وحتى لو كانت المسؤولية النهائية تقع على عاتق الدول الموقعة على معاهدات حقوق الإنسان فإن تصرفات الأفراد والتي غالباً ما تدعمها الأسر والمجتمعات هي التي تحافظ على تلك الممارسات. وتغيير هذه الممارسات لا يمكن فرضه «من الأعلى»، إنما يتطلب العمل التربوي المنتظم مع الأسر والمجتمعات المحلية المعنية، وهي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها تعزيز حقوق الإنسان وتوفيقها مع ما يمكن اعتباره على أنه حقوق وممارسات ثقافية معينة.

وفي حين أنه يجب أن توضع في الاعتبار أهمية الخاصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فإن من واجب الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
إعلان فيينا، ١٩٩٣

? هل يجب أن تطغى الممارسات الثقافية على عالمية حقوق الإنسان؟

تحت مسمى قضية نبيلة

يفرض المجتمع الدولي أحياناً عقوبات لمعاقبة الأنظمة التي تنتهك حقوق الإنسان باستمرار. وتحظر هذه العقوبات قيام علاقات تجارية مع الدول المنتهكة لحقوق الإنسان بهدف الضغط على الحكومية لتغيير سياساتها. في بعض الأحيان تقرر دولة واحدة منفردة هذه الإجراءات، وفي أحيان أخرى يتم تبنيها من قبل مجلس الأمن الدولي. وقد قام المجتمع الدولي بعزل بعض الدول بالكامل كما حصل في جنوب أفريقيا التي عزلت لسنوات بسبب نظام الفصل العنصري البغيض، كما تم - وعلى مدى عقود - فرض عقوبات على العراق وكوريا الشمالية وإيران وغيرها. وليس هناك أدنى شك أن هذه العقوبات أثرت على الناس العاديين، خاصة طبقات المجتمع الأكثر حاجة. فهل هذه الوسيلة مقبولة لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان من قبل دول معينة؟

دعت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدولة في تقريرها بعنوان «مسؤولية الحماية» لتوخي الحذر والتركيز على الوقاية بدلاً من رد الفعل. ومع ذلك فعندما يحتاج المجتمع الدولي للجوء إلى «الاجراء الاستثنائي وغير العادي» «بالتدخل العسكري لأغراض حماية الإنسان» فإنه يصر على أن يكون ذلك بعد خسائر كبيرة في الأرواح أو تطهير عرقي. حتى حينها فإنه يعلن «المبادئ الاحترازية» التالية:

العدالة للضعفاء حق.
جوزيف جوبير

- النية الحقيقية: يجب أن يكون الهدف الرئيسي من التدخل وقف أو تفادي المعاناة الإنسانية مهما كانت الدوافع الأخرى للدول المتدخلة. وأفضل طريقة للتأكد من النية الحقيقية هي مع العمليات المتعددة الأطراف والمدعومة بشكل واضح من الرأي الإقليمي والضحايا المعنيين.
- الملاذ الأخير: يمكن تبرير الحل العسكري فقط بعد محاولة كل الخيارات غير العسكرية لمنع أو حل الأزمة سلمياً، وبوجود أسباب معقولة لاعتقاد أن تدابيراً أقل وطأة لم تكن لتنجح.

- الوسائل النسبية: يجب أن يكون حجم ومدة وكثافة التدخل العسكري المخطط له هو الحد الأدنى الضروري لتأمين هدف الحماية الإنسانية المحدد.
- الاحتمالات المعقولة: يجب أن تكون هناك فرصة معقولة للنجاح في وقف أو تفادي المعاناة التي بررت التدخل، مع التأكيد أن عواقب التدخل لن تكون أسوأ من عواقب التقاعس عنه.

بالاستفادة من التجارب السابقة، كيف تعتقد أن هذه الاحتياطات مرتبطة - على سبيل المثال - باستجابة المجتمع الدولي لمجزرة سربرنيتسا عام ١٩٩٥ وقصف الناتو في كوسوفو عام ١٩٩٩ أو التدخل في أفغانستان عام ٢٠٠١؟ وهل يمكن تبرير هذه الإجراءات من حيث نتائجها النهائية إذا خلفت أعداد كبيرة من الضحايا؟

? هل يمكن استخدام الدفاع عن حقوق الإنسان لتبرير الحملة العسكرية؟

في نيسان/ابريل من العام ٢٠٠١ رفض قرار لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة الفكرة القائلة بأن مكافحة الإرهاب يمكن أن تبرر التضحية بحماية حقوق الإنسان. وأدان القرار ٢٤/٢٠٠١ الهجمات المسلحة التي تتعلق بالنزاع في جمهورية الشيشان التابعة لروسيا الاتحادية وانتهاكات القانون الإنساني التي يرتكبها المقاتلون الشيشان وكذلك بعض الأساليب التي تستخدمها روسيا الاتحادية في الشيشان. ودعا روسيا الاتحادية لتأسيس لجنة تقصي حقائق وطنية مستقلة للتحقيق في الانتهاكات وفقاً للمعايير الدولية المعترف بها.

إن الدول ملزمة قانونياً بحماية سكانها احتراماً لمبدأ السيادة ذاته، لكن في حال تعرض السكان للخطر نتيجة حرب داخلية أو قمع وإخفاق الدولة في إيقافه فإن «مبدأ عدم التدخل» يسقط وتحل محله «المسؤولية الدولية للحماية»، وهي الشكل المتطور لمبدأ التدخل الإنساني.
تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدولة، ٢٠٠١

حقوق الإنسان: تتغير وتتطور دوماً

لا تحمل جميع الأسئلة المطروحة في القسم السابق إجابات قاطعة، فهي لا تزال موضع جدل حتى اليوم. وهذه النقاشات مهمة إلى حد ما، فهي تدل على نهج تعددي جوهري بالنسبة لمفهوم حقوق الإنسان وعلى أن حقوق الإنسان ليست في الحقيقة علماً أو أيدولوجية «ثابتة»، إنما هي مجال لتطوير الفكر الأخلاقي والقانوني. ويجب ألا نتوقع إجابات واضحة دوماً لأن هذه القضايا معقدة ويمكن موازنتها بشكل مناسب فقط بأخذ كل حالة على حدة.

ومع ذلك فإن هذا لا يعني عدم وجود إجابات أو مجالات توافق؛ بل هي كثيرة وتزداد يوماً بعد يوم. فقد كانت قضية الرق موضوع نقاش وجدل والان لم يعد التسامح في هذه القضية مقبولاً إذ أصبح الحق في التحرر من العبودية معترفاً به على الصعيد العالمي كحق من حقوق الإنسان الأساسية. كما أن ختان الإناث - على الرغم من دفاع البعض عنه تحت ذريعة الثقافة - أصبح يدان على نطاق واسع على أنه انتهاك لحقوق الإنسان. وعقوبة الإعدام قضية مماثلة - في أوروبا على الأقل - حيث يطالب أعضاء مجلس أوروبا بالعمل على إلغاء عقوبة الإعدام أو وقف تنفيذها. في الواقع إن إلغاء عقوبة الإعدام في الوقت الحاضر شرط أساسي لعضوية مجلس أوروبا. ووفقاً لمنظمة العفو الدولية فإن أكثر من ثلثي بلدان العالم قد ألغت عقوبة الإعدام في القانون أو الممارسة، في حين أبقت ثمان وخمسون دولة على عقوبة الإعدام عام ٢٠٠٩ مع أن معظمها لم تستخدمها.

لذلك يجب أن نكون على ثقة من أن العديد من هذه الأسئلة ستصل إلى حلول أيضاً. وفي غضون ذلك يمكن أن نشارك في النقاش وندلي بآرائنا الخاصة حول أكثر القضايا إثارة للجدل من خلال الإشارة إلى القيمتين الأساسيتين الجوهريتين في حقوق الإنسان ألا وهما: المساواة والكرامة الإنسانية. فإذا انتقص أي عمل من كرامة الفرد الإنسانية فإنه ينتهك روح حقوق الإنسان.

٤,٢ تطور حقوق الإنسان

«جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة.»
إعلان فيينا، ١٩٩٣

وعود ووعود ووعود...

قطع قادتنا وعوداً والتزامات كثيرة في مجال حقوق الإنسان نيابة عنا! ولو أن هؤلاء القادة ضمنوا الوعود التي قطعوها ووقعوا عليها لكانت حياتنا مسالمة وآمنة وصحية ومريحة، ولكانت أنظمتنا القانونية عادلة ولوفرت الحماية نفسها للجميع، ولكانت سياساتنا شفافة وديمقراطية وتخدم مصالح جميع الناس.

أين المشكلة إذاً؟ واحدة من الأشياء الصغيرة التي تسير بشكل خاطئ هي أن السياسيين كبقيتنا، غالباً ما يتغاضون عن الأمور إذا ما استطاعوا! لذلك نحن بحاجة إلى معرفة الوعود التي قطعت بالنيابة عنا والتأكد من الوفاء بها.

? هل تفي بوعودك دائماً؟ حتى وإن لم يذكرك بها أحد؟

ما هي حقوقنا؟

نعرف أن لجميعنا حق في أن تحترم حقوقنا الإنسانية. ويغطي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وغيرها من المعاهدات مجموعة كبيرة من الحقوق المختلفة والتي يجب أن نطلع عليها بالترتيب الذي نشأت فيه والذي فيه تم الاعتراف بها إقليمياً ودولياً. والطريقة الأكثر رسوخاً لتصنيف هذه الحقوق هي حقوق الجيل «الأول والثاني والثالث». لذا سنتبع هذا الترتيب في الوقت الحاضر ولكن كما سنرى لاحقاً فإن هذا التصنيف محدود الاستعمال وقد يكون مضللاً في بعض الأحيان. في النهاية هذه الفئات أو التصنيفات ليست واضحة المعالم، فهي ببساطة تشكل طريقة واحدة - من بين العديد - من التصنيفات المستخدمة للحقوق. وتندرج معظم الحقوق المنصوص عليها تحت أكثر من فئة واحدة، فحق شخص ما بالتعبير عن رأيه - على سبيل المثال - هو حق مدني وسياسي على حد سواء، إذ من الضروري المشاركة في الحياة السياسية فضلاً عن كونه حقاً أساسياً لحريتنا الشخصية.

الحقوق المدنية والسياسية (الجيل الأول من الحقوق)

بدأت هذه الحقوق في الظهور كنظرية خلال القرنين السابع والثامن عشر واستندت غالباً إلى شؤون سياسية. وبدأ حينها إدراك أن هناك أموراً معينة لا يجوز للحكام المتنفذين ممارستها وضرورة أن يكون للناس بعض التأثير على السياسات التي تمسهم. وتمحور الجيل الأول حول فكرتين رئيسيتين من الحقوق هما: الحرية الشخصية وحماية الفرد من الانتهاكات التي تقوم بها الدولة.

هناك شرح مفصل للحقوق المدنية والسياسية في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (ECHR) حيث تتضمن حقوقاً كالحق في المشاركة في الحكومة وحظر التعذيب. واعتبرت هذه الحقوق تقليدياً من قبل الكثيرين - في «الغرب» على الأقل - أنها الأهم في حقوق الإنسان. وسنرى في القسم التالي أن هذه وجهة نظر خاطئة.

خلال الحرب الباردة كانت بلدان الاتحاد السوفييتي موضع انتقاد شديد لتجاهلها الحقوق المدنية والسياسية. بدورها، ردت هذه البلدان بانتقادها الديمقراطيات الغربية لتجاهلها الحقوق

الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية، وهذا ما سنتطرق إليه لاحقاً. وهناك على الأقل شيء من الحقيقة في كلا الانتقادين. وهذا يوضح كيف تكون حقوق الإنسان عرضة للتعسف السياسي.

إن حقوق الإنسان عرضة للتعسف السياسي.

الحقيقة المروعة... هي أن الدول والمجتمع الدولي ككل تستمر بتحمل انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي إذا ما تشابكت مع الحقوق المدنية والسياسية قد تثير تعبيرات الرعب والغضب مما سيؤدي إلى تضافر الجهود لإجراءات تصحيحية فورية.
بيان لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مؤتمر فيينا، ١٩٩٣

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (الجيل الثاني من الحقوق)

تتمحور هذه الحقوق حول كيفية عيش الناس وعملهم سوياً والضروريات الأساسية للحياة. وهي تستند إلى أفكار المساواة والوصول المضمون إلى السلع والخدمات والفرص الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. وقد حظيت على نحو متزايد باعتراف دولي مع بروز آثار الثورة الصناعية المبكرة ونشوء الطبقة العاملة والتي أدت إلى أفكار جديدة ومطالب بالعيش الكريم. وأدرك الناس أن الكرامة الإنسانية تحتاج إلى أكثر من الحد الأدنى لتدخل الدولة على النحو الذي تقترحه الحقوق المدنية والسياسية. إن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية واردة ومنصوص عليها في الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك في الميثاق الاجتماعي الأوروبي لمجلس أوروبا.

يأتي القوت أولاً ثم الأخلاق.
بيرتولد بريخت

الحقوق الاجتماعية: وهي الحقوق الضرورية للمشاركة الكاملة في المجتمع. وهي تشمل على الأقل الحق في التربية والتعليم والحق في تأسيس عائلة والحفاظ عليها، كما أن هناك العديد من الحقوق التي غالباً ما تعتبر حقوقاً «مدنية» كالحق في الترفيه والعناية الصحية والحق في احترام الخصوصية والحماية من التمييز.

الحقوق الاقتصادية: والتي تشمل عادة على الحق في العمل والحق في مستوى عيش ملائم والحق في السكن والحق في التقاعد للمسنين والإعانة للمعاقين. وتعكس الحقوق الاقتصادية ضرورة وجود حد أدنى معين من الضمانات المادية للمحافظة على الكرامة الإنسانية، وأن الافتقار مثلاً إلى فرصة عمل مجدية أو مسكن قد يكون محبطاً ومهيناً على الصعيد النفسي.

تستند الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى أفكار المساواة والوصول المضمون إلى السلع والخدمات والفرص الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

الحقوق الثقافية: والتي تشير إلى «نمط العيش» الثقافي للمجتمع وغالباً ما تحظى بقليل من الأهمية مقارنة بأنواع الحقوق الأخرى. وتشمل الحق في المشاركة بحرية في الحياة الثقافية للمجتمع والحق في التربية والتعليم كذلك. ومع ذلك، فالعديد من الحقوق الأخرى التي لا تصنف رسمياً على أنها «ثقافية» ستكون مهمة للأقليات في المجتمع لتتمكن من الحفاظ على ثقافتها المميزة؛ على سبيل المثال: الحق بعدم التمييز ضدهم والحق بالمساواة في حماية القانون.

حقوق التضامن (الجيل الثالث من الحقوق)

لم تبق لائحة حقوق الإنسان المعترف بها دولياً ثابتة. وعلى الرغم من عدم طرح أي من الحقوق المدرجة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كموضوع جدي للتساؤل خلال ستين سنة من وجوده، فقد برزت معاهدات ووثائق دولية الجديدة وضحت وطورت بعض المفاهيم الأساسية المنصوص عليها في تلك الوثيقة الأصلية.

جاءت هذه الإضافات نتيجة عدة عوامل: فقد تولّدت بعضها نتيجة تغير الأفكار والمفاهيم حول الكرامة الإنسانية ونتيجة للتهديدات والفرص الجديدة التي برزت. أما فيما يتعلق بالفئة

التي اعتبرت الجيل الثالث من الحقوق فقد جاءت نتيجة لفهم أعمق للأنواع المختلفة من العقبات التي قد تقف في طريق تحقيق الجيلين الأول والثاني من الحقوق.

إن الفكرة الأساسية للجيل الثالث من الحقوق هي التضامن، وتتضمن الحقوق الجماعية للمجتمع أو الناس؛ كالحق في التنمية المستدامة والحق في السلام والحق في بيئة صحية. ففي معظم أنحاء العالم تدل ظروف الفقر المدقع والحروب والكوارث الطبيعية والبيئية أن هناك تطوراً محدوداً جداً في احترام حقوق الإنسان. لهذا السبب شعر الكثير من الناس أن الاعتراف بفئة جديدة من حقوق الإنسان أمر ضروري، إذ من شأن هذه الحقوق ضمان الظروف الملائمة للمجتمعات - لا سيما في الدول النامية - لتكون قادرة على توفير الجيلين الأول والثاني من الحقوق التي تم الاعتراف بها فعلياً.

أما الحقوق التي تم يتضمنها عموماً الجيل الثالث فهي: الحق في التنمية والسلام وبيئة صحية والمشاركة في التراث والإرث البشري والتواصل وتبادل المعلومات والحق في المساعدة الإنسانية.

ومع ذلك هناك جدل حول هذا الجيل من الحقوق، حيث يعترض بعض الخبراء على فكرة هذه الحقوق لأنها «حقوق جماعية»، كونها منوطة بالمجتمعات أو حتى الدول كلها، حيث أن هناك من الخبراء من ينادي بأن حقوق الإنسان ملك للأفراد. وهذه الحجة أكثر من مجرد كلام، لأن بعض الناس يخشون أن يوفر مثل هذا التغيير في المصطلحات «مبرراً» بالنسبة لبعض الأنظمة القمعية لإنكار حقوق الإنسان «الفردية» باسم حقوق الإنسان الجماعية؛ على سبيل المثال: الحد من الحقوق المدنية بشدة من أجل تأمين «التنمية الاقتصادية».

هناك تخوف آخر وهو قول البعض: بما أن المعني بحماية الجيل الثالث من الحقوق هو المجتمع الدولي وليست الدولة فإن من المستحيل ضمان المسائلة والمحاسبة. فمن المسؤول أو المفروض أن يكون مسؤولاً عن التأكد من أن هناك سلاماً في القوقاز أو الشرق الأوسط أو أن غابة الأمازون المطرية لا يتم تدميرها وأنه يتم اتخاذ التدابير المناسبة ضد تغير المناخ؟

ومع ذلك، مهما قررنا تسميتها، هناك اتفاق عام على أن هذه المجالات بحاجة إلى مزيد من البحث والاهتمام من المجتمع الدولي. وقد تم بالفعل الاعتراف ببعض الحقوق الجماعية وخاصة في إطار الميثاق الإفريقي لحقوق الناس والشعوب وفي إعلان حقوق الشعوب الأصلية. ويشتمل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق في تقرير المصير والحق الإنساني في التنمية، وقد تم تقنينه في إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٦.

الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان ولكل الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق والتمتع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتي يتم من خلالها تحقيق جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبشكل كامل. إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، المادة ١

? هل بعض حقوق الإنسان أكثر أهمية من غيرها؟

مرت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بأوقات عصيبة قبل قبولها على قدم المساواة مع الحقوق المدنية والسياسية وذلك لأسباب أيدولوجية وسياسية. وعلى الرغم من أنه يبدو

واضحاً للمواطن العادي أن أشياء كالحد الأدنى من مستوى المعيشة والسكن والظروف المعقولة للعمل هي كلها أمور ضرورية لتحقيق الكرامة الإنسانية، فإن السياسيين لم يكونوا دائماً على استعداد للاعتراف بهذا. و مما لا شك فيه أن أحد الأسباب هو أن ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية لجميع الناس في جميع أنحاء العالم قد يتطلب إعادة توزيع هائلة للموارد.

ويدرك السياسيون جيداً أن تبني سياسات كهذه لن تجعلهم يكسبون الأصوت. وبالتالي مثل هؤلاء السياسيين يشيرون إلى أن الجيل الثاني يختلف عن الجيل الأول من الحقوق المدنية والسياسية. والحجة الأولى التي يقدمونها هي أن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ليست واقعية ولا قابلة للتحقيق - على المدى القصير على الأقل - وأنه يجب علينا التحرك نحوها تدريجياً. وهذا هو النهج الذي تم اتخاذه في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ إذ تحتاج الحكومات فقط لإظهار أنها تأخذ تدابير نحو تحقيق هذه الأهداف في مرحلة ما في المستقبل. هذا المطلب بالتأكيد مفتوح للنزاع ويبدو أنه يستند على اعتبارات سياسية أكثر من أي شيء آخر. وتظهر العديد من الدراسات المستقلة أن هناك موارد وخبرة في العالم تكفي لضمان أن الاحتياجات الأساسية للجميع يمكن تحقيقها إذا تم بذل جهود متضافرة.

والحجة الثانية هي أن هناك فرقاً نظرياً أساسياً بين الجيلين الأول والثاني من الحقوق؛ حيث لا يتطلب النوع الأول من الحقوق من الحكومات أكثر من الامتناع عن بعض الأنشطة (وهو ما يسمى بالحقوق «السلبية»)، في حين أن الثاني يتطلب تدخلاً إيجابياً من الحكومات (وهو ما يسمى بالحقوق «الايجابية»). تنص الحجة على أنه ليس من الواقعي أن نتوقع من الحكومات اتخاذ خطوات ايجابية؛ على سبيل المثال: توفير الغذاء للجميع، بالتالي فهي ليست ملزمة بالقيام بذلك. فبدون إجبار أي طرف، لن يكون هناك أي حق بأي معنى تحمله الكلمة. ومع ذلك فهناك نوعان من سوء الفهم في هذا الخط من التفكير.

أولاً: الحقوق المدنية والسياسية ليست بأي حال من الأحوال سلبية؛ فعلى سبيل المثال: كي تضمن حكومة ما الحماية من التعذيب، فإنه ليس كافياً أن يمتنع المسؤولون عنه! تتطلب الحرية الحقيقية في هذا المجال نظاماً من الضوابط التي يتعين اتخاذها، وهي: أنظمة الشرطة والآليات القانونية وحرية المعلومات والوصول إلى أماكن الاحتجاز - وغيرها الكثير. ينطبق الشيء نفسه على ضمان الحق في التصويت وعلى جميع الحقوق الأخرى المدنية والسياسية. بعبارة أخرى: تتطلب هذه الحقوق إجراءات إيجابية من قبل الحكومة بالإضافة إلى الامتناع عن الإجراءات السلبية.

ثانياً: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية - تماماً مثل الحقوق المدنية والسياسية - تتطلب من الحكومات الامتناع عن القيام بأنشطة معينة؛ على سبيل المثال: منح إعفاءات ضريبية للشركات أو تشجيع التنمية في المناطق التي تمتلك ميزة نسبية أو فرض الرسوم الجمركية التي تفرض عقوبات على الدول النامية وغيرها.

ترتبط الأنواع المختلفة من الحقوق ارتباطاً وثيقاً بعضها ببعض أكثر مما تشير إليه الفئة التي ينتمون إليها.

? ما هو العمل الإيجابي الذي ينبغي على حكومة ما القيام به من أجل تأمين إجراء انتخابات حرة ونزيهة بالفعل؟

في الواقع، ترتبط الأنواع المختلفة من الحقوق بعضها ببعض أكثر مما تظهره مسمياتها. حيث تندمج الحقوق الاقتصادية مع السياسية؛ وغالباً ما تكون الحقوق المدنية صعبة التمييز عن الاجتماعية. وقد تكون التصنيفات أو العناوين مفيدة لإظهار صورة عامة، إلا أنها قد تكون مضللة أيضاً. فالعديد من الحقوق قد تصنف تقريباً تحت كل فئة أو جيل، وقد تعتمد حقوق من فئة ما في تحقيقها على الإيفاء بحقوق من فئة أخرى.

إن حق تقرير المصير والحق في التنمية هي... حقوق فردية وجماعية.
شيدي أنسيلم أودينكال

بالتالي فإن من المناسب ذكر التفاهم المنصوص عليه في إعلان وبرنامج عمل فيينا (١٩٩٣) والذي تنص الفقرة الخامسة منه على أن:
جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة، ويجب علي المجتمع الدولي أن يعامل حقوق الإنسان على نحو شامل وبطريقة منصفة ومتكافئة وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من التركيز.

حسابات أخرى للحقوق «الأساسية» والحقوق «الأخرى»

إن «نهج الأجيال» ليس الطريقة الوحيدة في التمييز بين الحقوق في ضوء انتشارها. فبعض الحقوق يمكن تقييدها في أوقات الطوارئ العامة والبعض الآخر لا يمكن تقييده. وبعض الحقوق تعتبر «القواعد الآمرة» أو المعايير التي تم قبولها من قبل المجتمع الدولي للدول كقاعدة لا يجوز الخروج عنها؛ ومن الأمثلة عليها: الحظر المفروض على الإبادة الجماعية والرق والتمييز العنصري الممنهج. وبعض الحقوق «مطلقة» وذلك في أنها لا يمكن أن تخضع للانتقاص أو تحديد تجلياتها؛ كحظر التعذيب مثلاً. وقد تم تحديد الالتزامات «الدنيا الأساسية» فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ على سبيل المثال: توفير الرعاية الصحية الأولية الاساسية والمأوى الأساسي والتربية والتعليم. وقد يقترح آخرون أن الحقوق الجماعية أساسية أو محورية، ذلك لأنها تضع إطاراً من الحماية يمكن أن تتحقق حقوق الفرد من خلاله. في النهاية ليس هناك إجماع واضح أو نظرية واحدة حول هذا الموضوع. ويعزز معظم المراقبين أهمية التأكيد على عالمية وعدم تجزئة وترابط الحقوق.

بغض النظر عن مسألة الانتشار في بعض الأحيان تطلق العلوم الحاجة إلى تطبيق معايير حقوق الإنسان تبعاً للتحديات الجديدة كما سيتم مناقشته أدناه.

تقدم العلوم

من المجالات الأخرى التي يتم فيها الإقرار بحقوق جديدة هي الصحة والعلوم الطبية. فقد نتج عن الاكتشافات العلمية الجديدة عدة أسئلة ذات صلة بالأخلاق وحقوق الإنسان، لا سيما في مجالات الهندسة الوراثية وزراعة الأعضاء والأنسجة. وكان لا بد من معالجة أسئلة مرتبطة بطبيعة الحياة نتيجة للتقدم التقني في كل تلك المجالات.

استجاب مجلس أوروبا لهذه التحديات من خلال معاهدة دولية جديدة ألا وهي اتفاقية حماية حقوق الإنسان وكرامة الكائن البشري فيما يتعلق بتطبيق الأحياء والطب (اتفاقية أوفييدو) التي تم توقيعها عام ١٩٩٩ من قبل ثلاثين دولة أعضاء في مجلس أوروبا وصادقت عليها عشرة دول أخرى. وتحدد الاتفاقية المبادئ التوجيهية لبعض الإشكاليات التي تم طرحها في القسم السابق.

لكل شخص الحق... في المشاركة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه.
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٧

ملخص لمعظم المواد ذات الصلة:

- يحظر أي شكل من أشكال التمييز ضد أي شخص على أساس الإرث الجيني.
- يمكن عمل الاختبارات الجينية التنبؤية لأغراض صحية فقط، وليس - على سبيل المثال - من أجل تحديد الخصائص الجسدية التي سيكون عليها الطفل لاحقاً.
- يسمح بتعديل الخارطة الوراثية للجينات البشرية لأسباب وقائية أو تشخيصية أو علاجية فقط.
- لا يسمح بعمليات الإخصاب بمساعدة طبية إذا كان الهدف منها تحديد جنس الطفل.
- لا يمكن أخذ أعضاء أو أنسجة من شخص على قيد الحياة، إلا بهدف الفائدة العلاجية للمريض المتلقي (منع الكسب المالي من تجارة الأعضاء والأنسجة، المادة ٢١).

اتفاقية مجلس أوروبا أوفييدو

إن الهندسة الوراثية هي طريقة تغيير الخصائص الموروثة للكائن الحي بطريقة محددة سلفاً عن طريق تغيير المواد الوراثية. وأدى التقدم في هذا المجال إلى نقاش حاد حول عدد من الأسئلة الأخلاقية المختلفة وحقوق الإنسان؛ على سبيل المثال: ما إذا كان تعديل الخلايا الوراثية مسموحاً به حين ينتج تغييراً جينياً دائماً في العضو وللأجيال المستقبلية، أو حول ما إذا كان توالد جسم مستنسخ من جينة فردية مسموحاً به بالنسبة للإنسان كما بالنسبة للفئران والأغنام.

الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان ولكل الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق والتمتع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتي يتم من خلالها تحقيق جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبشكل كامل.

? هل يجب أن يكون هناك حدود للبحث العلمي؟

أدى التقدم في التكنولوجيا الطبية الحيوية أيضاً إلى إمكانية زرع أعضاء أو أنسجة للبالغين والأجنة من جسم إلى آخر. وكما هو حال الهندسة الوراثية فإن تقدم التكنولوجيا البيولوجية قدم إمكانيات هائلة من أجل تحسين نوعية حياة الناس وإنقاذهم حياتهم. لكن دعونا ننظر إلى بعض الإشكاليات التي تثيرها هذه التطورات:

يحظر أي تدخل يسعى لاستنساخ إنسان مطابق وراثياً لإنسان آخر سواء كان حياً أو ميتاً.
البروتوكول الإضافي لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والكرامة البشرية
باريس، ١٩٩٨

- إذا أمكن إنقاذ حياة إنسان أو تحسينها من خلال أخذ عضو من شخص ميت، فهل ينبغي القيام بذلك دائماً؟ أم أن جثث الموتى تستوجب الاحترام أيضاً؟
- كيف يمكننا ضمان فرص متساوية أو متكافئة لكل من هم بحاجة للحصول على أعضاء للزراعة إذا كانت كمية الأعضاء الممكن تأمينها محدودة؟
- هل يجب أن تكون هناك قوانين تتعلق بكيفية الحفاظ على الأعضاء والأنسجة؟
- هل هناك طريقة صحيحة للتعامل مع الأغذية والأعلاف المعدلة وراثياً؟ إذا كان هناك طريقة فما هي؟

٤,٣ الحماية القانونية لحقوق الإنسان

نحن نعلم أن حقوق الإنسان هي حقوق غير قابلة للتصرف وأنها ملك لكل كائن بشري، ولكن كيف يمكننا الوصول إلى هذه الحقوق والتمتع بها؟ وكيف يمكننا أن نجد دليلاً على أن هذه الحقوق قد تم الاعتراف بها رسمياً من قبل الدول؟ وكيف يتم تطبيق هذه الحقوق؟

حقوق الإنسان المحلية

من نافلة القول أن حماية حقوق الإنسان في نهاية المطاف الأكثر اعتماداً على التطورات والآليات على المستوى الوطني. فالقوانين والسياسات والإجراءات والآليات القائمة على المستوى الوطني هي المفتاح للتمتع بحقوق الإنسان في كل بلد. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن تكون حقوق الإنسان جزءاً من الأنظمة الدستورية والقانونية والوطنية، وأن يتم تدريب المهنيين العدليين على تطبيق معايير حقوق الإنسان وأن تتم إدانة انتهاكات حقوق الإنسان ومعاقبة مرتكبيها. تأثير المعايير الوطنية تأثير مباشر وهو أفضل وأوسع من تأثير المعايير على المستويين الإقليمي والدولي، وكذلك الحال بالنسبة للإجراءات؛ فالإجراءات الوطنية أكثر سهولة ووصولاً من الإجراءات على المستويين الإقليمي والدولي. وكما أشارت إليانور روزفلت:

حماية حقوق الإنسان في نهاية المطاف أكثر اعتماداً على آليات على المستوى الوطني.

أين تبدأ حقوق الإنسان العالمية؟ في أماكن صغيرة وعلى مقربة من المنزل - قريبة جداً

وصغيرة بحيث لا يمكن رؤيتها على أي خريطة للعالم. ومع ذلك، فهي عالم الفرد: الحي الذي يعيش فيه والمدرسة أو الجامعة التي يرتادها والمصنع والمزرعة أو المكتب الذي يعمل فيه. تلك هي الأماكن حيث كل رجل وامرأة وطفل ينشد العدالة المتساوية وتكافؤ الفرص والمساواة في الكرامة دون تمييز. ما لم يكن لهذه الحقوق معنى هناك فلن يكون لها معنى في أي مكان.٢

وبالتالي فإن واجب الدولة من احترام وتعزيز وحماية وتحقيق الحقوق هو واجب رئيسي، وواجب المحاكم الإقليمية أو الدولية مساعد إذ أن دورها يكون عندما قيام دولة ما بانتهاك حقوق الإنسان عمداً وباستمرار. نعرف جميعاً أمثلة كان اللجوء إلى الآليات الإقليمية والدولية فيها لازماً للإقرار أن الانتهاكات تحدث على الصعيد الوطني. قد يكون الاهتمام أو المساعدة الإقليمية والدولية سبباً لتأمين الحقوق محلياً، لكن ذلك يتم فقط عند استنفاذ كل السبل المحلية. وهذا هو السبب في تكريسنا ما تبقى من هذا القسم لهذا السيناريو تحديداً. ما الملاذ أو السبيل عندما تفشل الأنظمة المحلية في ضمان قدر كاف من الحماية للتمتع بحقوق الإنسان؟

? لماذا تعتقد أنه حتى الدول التي لديها سجل ضعيف جداً في مجال حقوق الإنسان مستعدة لتوقيع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان؟

الاعتراف بحقوق الإنسان من خلال الاتفاقيات

أجمعت الدول على وضع اتفاقيات تتناول قضايا حقوق الإنسان على المستوى الدولي. حيث تضع هذه الاتفاقيات معايير موضوعية لسلوك الدول وتفرض عليها واجبات معينة تجاه الأفراد. والاتفاقيات نوعان: ملزمة قانونياً أو غير ملزمة.

تمثل الوثيقة الملزمة - التي تسمى أيضاً معاهدة أو اتفاقية أو عهداً - التزاماً طوعياً من قبل الدول لتطبيق حقوق الإنسان على المستوى الوطني. تلتزم كل دولة على حدة بهذه المعايير من خلال التصديق أو الانضمام (مجرد التوقيع على وثيقة لا يجعلها ملزمة، على الرغم من أنه يمثل الرغبة في تسهيل ذلك). ويمكن للدول إبداء تحفظات أو تصريحات تمشياً مع اتفاقية فيينا للعام ١٩٧٩ بشأن قانون المعاهدات والذي يعفيها من أحكام معينة في الوثيقة، والفكرة هي تحفيز أكبر عدد ممكن منها للتوقيع. في النهاية، من الأفضل أن تتعهد دولة بالامتثال لبعض أحكام حقوق الإنسان من ألا تلتزم بأي منها! ومع ذلك، يتم أحياناً إساءة استعمال هذه الآليات واستخدامها كذريعة لإنكار حقوق الإنسان الأساسية، مما يسمح للدولة «بالتهرب» من الرقابة الدولية في مجالات معينة.

«ونفس وما سواها»
القرآن الكريم، سورة الشمس

ومع ذلك، فقد تغلغلت حقوق الإنسان في القانون الملزم على المستوى الوطني. وقد ألهمت المعايير الدولية لحقوق الإنسان الدول لتكريس مثل هذه المعايير في الدساتير الوطنية والتشريعات الأخرى. كما أنها قد توفر السبل لإنصاف حقوق الإنسان على المستوى الوطني. وعلى النقيض من ذلك، فالوثيقة غير الملزمة هي في الأساس مجرد إعلان أو سياسة من قبل الدول تفيد أنه سيتم بذل كل المحاولات لتلبية مجموعة من الحقوق، لكن بدون أي التزام قانوني للقيام بذلك. وهذا يعني عادة عدم وجود آليات تنفيذ رسمية (أو قانونية) على الرغم من أنه قد يكون هناك التزامات سياسية قوية حولها.

? ما قيمة «الوعد» بالالتزام بمعايير حقوق الإنسان إذا لم يكن مدعوماً بآليات قانونية؟ وهل هذا الوعد أفضل من لا شيء؟

ينتج عن اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مؤتمرات الأمم المتحدة التي تنعقد حول قضايا محددة، في كثير من الأحيان، إعلان للأمم المتحدة أو وثيقة غير ملزمة، يشار إليها كذلك «بالقانون غير الملزم». كل الدول كونها وببساطة أعضاء في الأمم المتحدة، أو من خلال مشاركتها في المؤتمر، تعتبر موافقة على القرار الصادر. ويمكن أن يكون الاعتراف بحقوق الإنسان أيضاً على الصعيد الوطني نتيجة اتفاق بين الدولة والشعب. وعندما يتم الاعتراف بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني، تصبح في المقام الأول بمثابة التزام سياسي من دولة تجاه شعبها.

وثائق دولية أساسية

يتزايد الاعتراف بأهمية حقوق الإنسان من خلال آليات أكبر تقدم مثل هذه الحماية. وينبغي النظر إلى هذا على أنه انتصار ليس لناشطي حقوق الإنسان وحسب، وإنما للشعوب بشكل عام. والنتيجة الطبيعية لهذا النجاح هي تطوير مجموعة كبيرة ومعقدة من النصوص لحقوق الإنسان (الأدوات) وإجراءات التنفيذ.

لا يغير القانون ما في القلب، لكنه يقيّد قساة القلوب.
مارتن لوثر كينج

عادة ما تصنف مواثيق حقوق الإنسان تحت ثلاث فئات رئيسية وهي: النطاق الجغرافي (إقليمي أو عالمي) وفئة الحقوق المنصوص عليها أو التي تتناولها والفئة الخاصة بالأشخاص أو المجموعات التي تقدم لهم الحماية.

هناك أكثر من مائة وثيقة ذات صلة بحقوق الإنسان على مستوى الأمم المتحدة وحدها، وإذا أضفنا إليها ما هو على مستويات إقليمية، يزداد العدد كثيراً. ولا يمكننا ذكر كل تلك الوثائق هنا لذلك فإن هذا القسم لن يتعامل إلا مع تلك الأكثر ملائمة لغرض التربية على حقوق الإنسان في دليل اتجاهات:

- الوثائق التي تم قبولها على نطاق واسع وأرست الأساس لتطوير وثائق حقوق الإنسان الأخرى، على الأخص تشريعات الحقوق الدولية. (بالنسبة للوثائق الأكثر تخصصاً مثل اتفاقية اللاجئين واتفاقية منع الإبادة الجماعية والوثائق التي تتعامل مع القانون الدولي والإنساني، يرجى الرجوع إلى أقسام الموضوعات في الفصل الخامس).
- الوثائق التي تتعلق بقضايا محددة أو مستفيدين محددين، والتي يتم عرضها في هذا الدليل.
- الوثائق الأوروبية الكبرى.

مواثيق الأمم المتحدة

إن أهم ميثاق عالمي لحقوق الإنسان هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد عام ١٩٤٨ من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وهو مقبول على نطاق واسع لدرجة أن صفته غير الملزمة قد تغيرت، ويشار إلى جزء كبير منه الآن في كثير من الأحيان بوصفه ملزماً قانونياً على أساس القانون الدولي العرفي. إن هذا الإعلان يعتبر محك حقوق الإنسان الذي استلهمت منه عشرات المواثيق الدولية والإقليمية، والمئات من الدساتير والتشريعات المحلية الأخرى.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو الأهم بين مواثيق حقوق الإنسان.

يتكون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من مقدمة وثلاثين مادة تحدد حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يجب أن يتمتع بها جميع الرجال والنساء في كل مكان في العالم دون أي تمييز. ويشمل الحقوق المدنية والسياسية على حد سواء والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية:

- الحق في المساواة
- الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه
- الحماية من العبودية
- الحماية من التعذيب والمعاملة المهينة
- الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية
- الحق في المساواة أمام القانون
- الحق في أن يلجأ إلى المحاكم لإنصافه
- الحق بعدم التعرض للاعتقال أو النفي التعسفي
- الحق في محاكمة علنية عادلة
- الحق في أن يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته
- الحماية من التدخل في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته
- الحق في حرية التنقل داخل وخارج البلد
- حق اللجوء إلى بلدان أخرى هرباً من الاضطهاد
- الحق في الجنسية وحرية تغييرها
- الحق في الزواج وتأسيس أسرة
- الحق في التملك
- حرية المعتقد والدين
- حرية الرأي والحصول على المعلومات
- الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات
- الحق في المشاركة في الحكومة وفي الانتخابات الحرة
- الحق في الضمان الاجتماعي
- الحق في العمل المرضي والانضمام إلى النقابات المهنية
- الحق في الراحة والرفاهية
- الحق في مستوى معيشي لائق
- الحق في التعلّم
- الحق في المشاركة في حياة المجتمع الثقافي
- الحق في التمتع بنظام اجتماعي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان

يحتوي الإعلان أيضاً على إشارة قوية إلى واجبات المجتمع والمواطنة الضرورية لتطوير كامل وحر ولاحترام حقوق وحريات الآخرين. وبالمثل، فإن الحقوق في الإعلان لا يمكن الالتفاف عليها من قبل الشعوب أو الدول لانتهاك حقوق الإنسان.

دخل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيز التنفيذ على حد سواء في العام ١٩٧٦، وهي المواثيق الرئيسية الملزمة قانونياً للتطبيق في جميع أنحاء العالم. صيغ العهدان من أجل التوسع في الحقوق المبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولمنحها القوة القانونية (ضمن معاهدة). الإعلان العالمي والبروتوكولان الاختياريان للعهدين يشكلون معاً مشروع قانون الحقوق. وكما هو جليّ من إسميهما، يوفر كل عهد فئة مختلفة من الحقوق؛ على سبيل المثال:

يما يتعلق بعدم التمييز. وتمت المصادقة على العهدين على نطاق واسع؛ حيث صادق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٦٦ دولة، فيما صادق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٦٠ دولة، وذلك اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠١٠.

بالإضافة إلى مشروع الحقوق الدولية فقد اعتمدت الأمم المتحدة سبع معاهدات أخرى تتعلق بحقوق المستفيدين الخاصة. وكان هناك تأييد وحشد لفكرة الحقوق الخاصة للمستفيدين - كحقوق الطفل للأطفال - فعلى الرغم من تطبيق جميع حقوق الإنسان للأطفال والشباب فمن الملاحظ أن الأطفال لا يتمتعون بمساواة في هذه الحقوق العامة وأنهم بحاجة إلى حماية إضافية في مسائل محددة.

تعترف اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) بأن لدى الأطفال حقوقاً أيضاً وأن الأطفال تحت سن الثامنة عشرة يحتاجون إلى حماية خاصة من أجل ضمان نموهم الكامل وبقائهم على قيد الحياة وأن تحترم ميولهم ومصالحهم.

تحظر الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري (١٩٦٥) التمييز العنصري وتدينه وتطالب الدول الأطراف باتخاذ خطوات للقضاء عليه بكل الوسائل المناسبة، سواء كان ذلك من قبل السلطات العامة أو غيرها.

تركز اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو، ١٩٧٩) على التمييز الذي تعاني منه المرأة، وهو في كثير من الأحيان منظم وروتيني من خلال « تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثارة أو أغراضه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها». وتنص المادة ١ على أن تتعهد الدول بإدانة مثل هذا التمييز واتخاذ خطوات فورية لضمان المساواة.

تعرف اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٨٤) التعذيب في المادة ١ (١) على أنه «أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً»، والذي يفرض عمداً من أجل الحصول على معلومات أو كنوع من العقاب أو الإكراه أو على أساس التمييز. وتتطلب هذه المعاهدة من الدول الأطراف اتخاذ تدابير فعّالة لمنع التعذيب في نطاق ولايتها وتحظر على الدول إعادة أشخاص إلى بلادهم إذا كان هناك سبب للاعتقاد بأنهم سيتعرضون للتعذيب هناك.

تشير اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم (١٩٩٠) إلى الشخص الذي «سيزاول أو يزاول أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها» (المادة ٢,١) وإلى أفراد أسرته / أسرتها. فضلاً عن ترسيم حقوق الإنسان العامة التي ينبغي أن يستفيد منها مثل هؤلاء الناس، وتوضح الاتفاقية أنه - سواء كان التمييز موثقاً وفي وضع نظامي وقانوني أم لا - فلا ينبغي المعاناة من التمييز فيما يتعلق بالتمتع بحقوق مثل الحرية والأمن والحماية من العنف أو الحرمان من الحرية.

تمثل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦) تحولاً رائداً ليس فقط في تعريفها للأشخاص ذوي الإعاقة ولكن أيضاً بالاعتراف بهم كأشخاص على قدم المساواة مع كامل حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما وتوضح المعاهدة تطبيق الحقوق لمثل هؤلاء الناس وتلزم الدول الأطراف على بذل الترتيبات التسهيلية المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تمكينهم من ممارسة حقوقهم بشكل فعّال؛ على سبيل المثال: من أجل ضمان وصولهم وحصولهم على الخدمات والحياة الثقافية.

تتناول الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (٢٠٠٦) إلى ظاهرة

كانت وما زالت مشكلة عالمية. وتحظر هذه المعاهدة «الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل آخر من أشكال الحرمان من الحرية» (المادة ٢) سواء من قبل وكلاء الدولة أو غيرهم ممن يمثلون أو يتصرفون بموافقة الدول، ولا تقبل أية ظروف استثنائية على الاطلاق لهذا الرفض للاعتراف والحرمان من الحرية وإخفاء مصير ومكان وجود الضحايا. والهدف من الاتفاقية هو وضع حد لهذا الانتهاك ولمحاولة إلحاق انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والتملص من العقاب.

معاهدات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان

المعاهدة	الجهة المراقبة	بروتوكولات اختيارية
الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري (١٩٦٥)	اللجنة الدولية للقضاء على التمييز العنصري	
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)	لجنة حقوق الإنسان	البروتوكول الاختياري الأول الذي أنشأ آلية شكوى فردية والبروتوكول الاختياري الثاني الذي يهدف إلى إلغاء حكومة الاعدام
العهدالدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)	لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	البروتوكول الاختياري الذي يعترف باختصاص اللجنة في تلقي البلاغات المقدمة من قبل الأفراد أو الجماعات
اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)	لجنة حقوق الطفل	البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (٢٠٠٠) والبروتوكول الاختياري بشأن المتاجرة بالأطفال ودعارة الأطفال والمواد الإباحية (٢٠٠٠)
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)	اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	البروتوكول الاختياري بشأن الحق في الشكاوى الفردية
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٨٤)	لجنة مناهضة التعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	البروتوكول الاختياري المؤسس لنظام زيارات منتظم من قبل هيئات دولية أو وطنية مستقلة والتي يتم مراقبتها من قبل اللجنة الفرعية لمنع التعذيب (٢٠٠٢)
اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم (١٩٩٠)	لجنة حماية حقوق العمال المهاجرين وعوائلهم	
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦)	لجنة حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة	البروتوكول الاختياري بشأن الاتصالات والذي يسمح للأفراد والجماعات بتقديم التماس إلى اللجنة
الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (٢٠٠٦)	لجنة الاختفاء القسري	

حماية جماعات محددة

الصعيدين الدولي والأوروبي

بالإضافة إلى اعترافها بالحقوق الأساسية للأفراد، تعترف بعض وثائق حقوق الإنسان بحقوق فئات أو جماعات محددة. وتم توفير هذه الحماية الخاصة بسبب حالات سابقة من التمييز ضد الجماعات وإلى وضع الجماعات المحرومة والمستضعفة في المجتمع. فلا توفر الحماية الخاصة حقوق إنسان جديدة، لكنها تسعى إلى ضمان أن حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان متاحة للجميع. لذا فمن الخطأ التظاهر بأن الناس من الأقليات لهم حقوق أكثر من الناس الأغلبية، وإذا كان هناك حقوق خاصة بالأقليات فالأمر ببساطة لضمان تكافؤ الفرص في الحصول على الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ومن الأمثلة على الجماعات التي تلقت حماية خاصة:

الأقليات

لم يتم تعريف الأقليات تعريفاً نهائياً عن طريق المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بعد، لكنها وصفت عادة في تلك المواثيق بخصائص قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية تختلف عن

غالبية السكان، والتي ترغب الأقليات هذه في الحفاظ عليها. وهي تحظى بالحماية:

- على صعيد الأمم المتحدة بموجب المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فضلاً عن إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية وإلى أقليات دينية ولغوية الذي اعتمد في عام ١٩٩٢.
- على المستوى الأوروبي من خلال وثيقة ملزمة ألا وهي الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية الأقليات القومية والتي قامت بإنشاء هيئة رصد ورقابة من خبراء مستقلين وهي اللجنة الاستشارية للاتفاقية الإطارية. ولدى قطاعات مجلس أوروبا الأخرى أنشطة ذات صلة بحماية الأقليات كالميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات والمفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب ومفوض حقوق الإنسان من بين أمور أخرى لها أثر فعّال في هذا المجال.
- من خلال الحصول على مكانة خاصة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومن قبل المفوض السامي لشؤون الأقليات القومية ومن خلال وثائق منظمة الأمن والتعاون ذات الصلة.

على الدول أن تقوم، كل في إقليمها، بحماية وجود الأقليات وهويتها القومية أو الإثنية، وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية.
إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأقليات

الأطفال

يتم توفير الحماية الخاصة بالأطفال على مستوى الأمم المتحدة من خلال اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، وهي الاتفاقية المصادق عليها على أوسع نطاق (ما عدا الولايات المتحدة والصومال اللتان لم تصادقا عليها). والمبادئ الأربعة الأساسية لهذه الاتفاقية هي: عدم التمييز والالتزام بالدفاع عن المصلحة الفضلى للطفلة والحق في الحياة والبقاء والنمو واحترام آراء الطفل.

على الصعيد الإفريقي يوفر الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل حقوق الطفل الأساسية، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الاستثنائية للقارة. وقد دخل الميثاق حيز التنفيذ في عام ١٩٩٩. واعتمد عهد حقوق الطفل في الإسلام من قبل منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠٠٤. وافتتحت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل التابعة لاتحاد دول جنوب شرق آسيا في نيسان/ابريل من عام ٢٠١٠.

دخلت اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي حيز التنفيذ بتاريخ ١ تموز/يوليو ٢٠١٠. وتعد هذه الاتفاقية الوثيقة الأولى التي تعتبر كافة أشكال الاعتداء الجنسي على الأطفال عملاً إجرامياً بما في ذلك الإساءة التي تحدث في نطاق المنزل أو الأسرة.

الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه.
اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل

اللاجئون

إن حقوق اللاجئين مضمونة خاصة في الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين للعام ١٩٥١ وكذلك من قبل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ولعل النظام الإقليمي الوحيد الذي يتضمن وثيقة محددة بشأن حماية اللاجئين كان في إفريقيا وذلك عام ١٩٦٩ عندما تم تبني اتفاقية تنظم الجوانب المحددة للاجئين. وفي أوروبا توفر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بعض الحماية للاجئين.

النساء

من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم تتم حماية حقوق النساء تحديداً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ١٩٧٩. أما في مجلس اوروبا فقد شهد عام ٢٠٠٩ اعتماد الإعلان مما جعل المساواة بين الجنسين

حقيقة واقعة. وسجل اعتماد هذا الإعلان عشرين عاماً على اعتماد إعلان آخر حول المساواة بين الرجل والمرأة. والهدف من إعلان عام ٢٠٠٩ هو سد الفجوة بين الجنسين في القانون وعلى أرض الواقع. ويدعو الإعلان الدول الأعضاء إلى القضاء على الأسباب البنيوية لاختلال توازن القوى بين المرأة والرجل وضمان الاستقلال الاقتصادي وتمكين المرأة والقضاء على الصور النمطية المترسخة وعلى انتهاكات الكرامة وحقوق الإنسان الواقعة على المرأة منخلال اتخاذ إجراءات فعّالة لمنع ومكافحة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) وإدماج مفهوم المساواة المبنية على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) في إدارة الحكم.

الآخرون

يتم كذلك توفير الحماية لجماعات مثل ذوي الإعاقة بسبب وضعهم الذي قد يجعلهم أكثر عرضة لسوء المعاملة. وقد تم التأسيس لهذا في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة، والتي سيتم مناقشتها بإسهاب في الفصل الخامس.

كما حصلت جماعات أخرى كالشعوب الأصلية على حماية خاصة على المستوى الدولي من خلال إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لعام ٢٠٠٧، وإن لم يكن حتى الآن بمثابة وثيقة ملزمة قانونياً.

? هل هناك مجموعات أخرى في مجتمعك بحاجة إلى حماية خاصة؟

الوثائق الإقليمية

كما نرى أعلاه تتمسك الوثائق الدولية والإقليمية بالحد الأدنى لنفس المعايير، لكنها قد تختلف في تركيزها على التنبيه حيال المخاوف الإقليمية؛ على سبيل المثال: القلق المتعلق بالنازحين انتشر في المنطقة الإفريقية قبل أن تظهر القضية حقاً كمسألة تثير قلق الأمم المتحدة. وبالمثل، فإن آلية زيارة أماكن الاحتجاز أو الاعتقال في محاولة لمنع التعذيب تأسست للمرة الأولى على المستوى الأوروبي قبل أن يسمح البروتوكول الاختياري بنفس الآلية بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. تظهر هذه الأمثلة كيف يمكن لهذه المعايير والآليات الدولية والإقليمية تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

إن الميزة العملية لوجود قواعد وأنظمة إقليمية لحماية حقوق الإنسان هي أنها تكون أكثر براعة على أساس الانتماءات الجغرافية والتاريخية والسياسية والثقافية الأقرب. فهي أقرب إلى «الوطن» وهي أكثر حاجة للتمتع بدعم أكبر. بل هي أيضاً في متناول واضعي السياسات والسياسيين والضحايا. لذا قد نرى فيها «الجبهة» الثانية للتمسك بحقوق الإنسان المحلية أولاً والإقليمية ثانياً والدولية ثالثاً.

أربعة من مناطق العالم الخمس أنشأت أنظمة لحماية حقوق الإنسان. والهدف من الوثائق الإقليمية هو توضيح آليات ومعايير حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي دون الانتقاص من عالمية حقوق الإنسان. وكما تطورت الأنظمة الإقليمية، سواء بسبب الزخم الاقتصادي أو لأسباب تاريخية أو سياسية، فقد شعرت أيضاً بالحاجة إلى الحث على التعبير عن الالتزام الإقليمي بحقوق الإنسان، وغالباً لتعزيز لآليات وضمانات منظومة الأمم المتحدة. في الواقع، كان هناك العديد من الأمثلة حيث تتجاوز المعايير الإقليمية المعايير المتفق عليها دولياً، وأحد الأمثلة هو اعتراف النظام الإفريقي الرائد بالحاجة إلى الحماية، ليس فقط للاجئين، ولكن أيضاً للنازحين.

في الأمريكيتين هناك ما يعرف بمنظمة البلدان الأمريكية والوثيقة الرئيسية الملزمة هي

الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٩.

وفي إفريقيا هناك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي اعتمد عام ١٩٨٦ داخل الاتحاد الإفريقي (المعروف سابقاً باسم منظمة الوحدة الإفريقية).

أما في القارة الآسيوية فلم يتم تطوير أي نظام حقيقي حتى الآن، والوثيقة الإقليمية الوحيدة لحقوق الإنسان هي ميثاق الشعوب ١٩٩٨، وهي غير ملزمة أسسها المجتمع المدني، وتعرف بإعلان حقوق الإنسان الصادر عن اتحاد دول جنوب شرق آسيا.

الوثائق الاوروبية

تتجاوز معايير حقوق الإنسان الإقليمية في كثير من الأحيان معايير الأمم المتحدة وتعمل على تعزيزها

لدى أوروبا نظام راسخ لحماية حقوق الإنسان داخل مجلس أوروبا، والذي هو حجر الزاوية في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بمحكمته المعروفة باسم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والتي مقرها ستراسبورغ.

? لماذا باعتقادك وجدت مختلف المناطق أن من الضروري إنشاء أنظمتها الخاصة في مجال حقوق الإنسان؟

لعب مجلس أوروبا بدوله السبع وأربعين دوراً رئيسياً في تعزيز حقوق الإنسان في أوروبا. والوثيقة الأساسية لحقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا هي الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (المعروفة أيضاً باسم الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان). وقد تم قبول هذه الاتفاقية من قبل جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا بما أنه شرط لعضوية مجلس أوروبا. وقد تم اعتماد الاتفاقية عام ١٩٥٠ ودخلت حيز التنفيذ بعد ثلاث سنوات. وتوفر الاتفاقية الحقوق المدنية والسياسية وقوتها الرئيسية تكمن في آلية تنفيذها ألا وهي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. فهذه المحكمة واجتهاداتها محط إعجاب العالم أجمع، وغالباً ما يشار إليها من قبل الأمم المتحدة والعديد من المحاكم الدستورية في كثير من الدول والأنظمة الإقليمية الأخرى.

يتم تناول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في أوروبا في وثيقة منفصلة، تماماً كما هو الحال على مستوى الأمم المتحدة. فالميثاق الاجتماعي الأوروبي (المعدّل) هو وثيقة ملزمة تغطي الحقوق التي تضمن حماية معايير العيش الكريم للشعوب في أوروبا. وقد تم التوقع على الميثاق من قبل خمسة وأربعين دولة من الأعضاء، وبحلول عام ٢٠١٠ كانت قد تمت المصادقة على الميثاق من قبل ثلاثين دولة منها.

بالإضافة إلى هذه الوثائق الرئيسية فإن عمل مجلس أوروبا في مجال حقوق الإنسان يشتمل على وثائق واتفاقيات محددة أخرى والتي تكمّل الضمانات وأحكام محكمة حقوق الإنسان الاوروبية من خلال معالجة حالات محددة أو فئات ضعيفة. وتستكمل أنظمة الرصد والمراقبة التقليدية من قبل هيئات مستقلة أخرى مثل المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب ومفوض حقوق الإنسان. ينبغي أن يكون عمل مجلس أوروبا لحقوق الإنسان قادراً على أخذ التطورات الاجتماعية والعلمية والتكنولوجية في الاعتبار ومعرفة التحديات الجديدة المحتملة التي قد تشكلها هذه التطورات أمام حقوق الإنسان.

تطور حقوق الإنسان

تمثل وثائق حقوق الإنسان سجلاً لأحدث مفاهيمنا عما تتطلبه الكرامة الإنسانية. ومن المرجح أن تكون هذه الوثائق دائماً متأخرة خطوة واحدة للوراء وذلك لأنها تتصدى للتحديات التي تم

الاعتراف بها بدلاً من تلك التي لا تزال جزء لا يتجزأ من مجتمعاتنا، والتي لا ننفكّ نفشل في الاعتراف بها كحقوق وانتهاكات للحقوق.

يسعى مجلس أوروبا لوضع المعايير المنظمة لاقتراح معايير قانونية جديدة للرد على الإجراءات الاجتماعية للتعامل مع المشكلات الناشئة في الدول الأعضاء بشأن القضايا التي تختص بها لجنة الوزراء. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات اقتراح معايير قانونية جديدة أو التكيف مع المعايير الموجودة أصلاً. هكذا تتطور إجراءات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بحيث تبقى فعالة، وهكذا تم تبني اقتراحات إلغاء عقوبة الإعدام، وهكذا تم تبني الوثائق المستندة إلى اتفاقية جديدة مثل اتفاقية مجلس أوروبا بشأن إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والتي اعتمدت عام ٢٠٠٥.

بهذا المعنى ستظل وثائق حقوق الإنسان قيد المراجعة والتطوير لزمن طويل. وحقيقة أن مواثيق ومعاهدات حقوق الإنسان ينظر إليها أحياناً على أنها لا ترقى لتطلعاتنا، لا ينبغي أن تكون سبباً للتشكيك في ما تمثله حقوق الإنسان كأمل للبشرية. وسيبقى قانون حقوق الإنسان في كثير من الأحيان أقل مما يتوقعه ويتطلع إليه المدافعون عن حقوق الإنسان، لكنه يبقى أيضاً أكبر داعم يثقون به.

وثائق حقوق الإنسان الرئيسية وآليات التطبيق في مجلس أوروبا

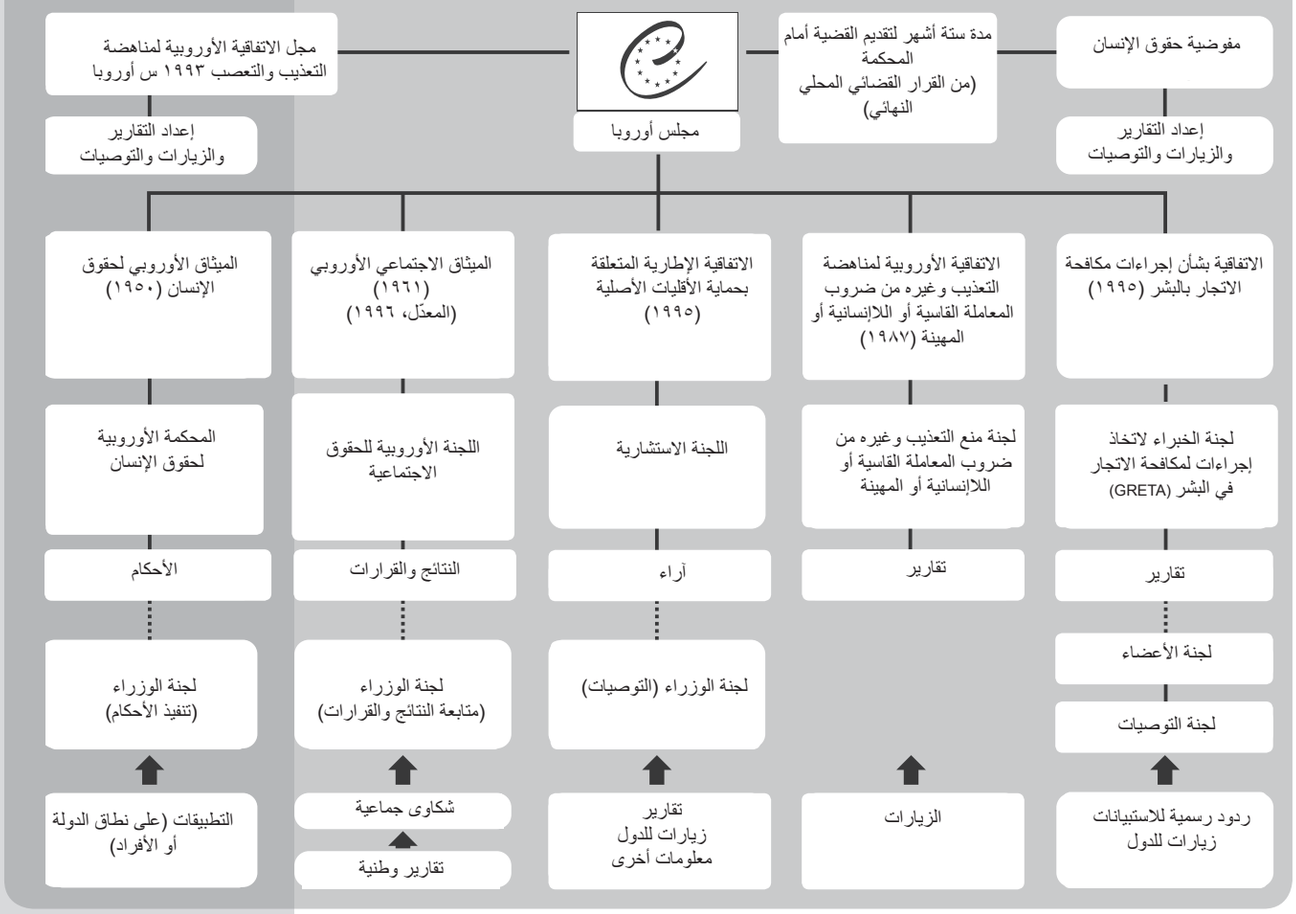

مناهضة العنصرية والتعصب

قرار عدم القبول - إنهاء القضية

التطبيقات (على نطاق الدولة أو الأفراد)

رفض الطلب - إغلاق القضية

تتضمن جميع وثائق حقوق الإنسان ضمانات لعدم التمييز والمساواة، سواء كانت معايير للأمم المتحدة أو مجلس أوروبا أو الاتحاد الاوروبي أو منظمة الأمن والتعاون. على صعيد الأمم المتحدة، دخلت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري حيز التنفيذ في عام ١٩٦٩، ويتم مراقبتها من قبل هيئة الخبراء ولجنة القضاء على التمييز العنصري. تستقبل اللجنة وتراجع تقارير الدول فيما يتعلق بالالتزام بالمعاهدة، ولديها إجراءات الإنذار المبكر التي تهدف إلى منع الحالات التي تغذي التعصب الذي قد يتطور إلى صراع وانتهاكات خطيرة للمعاهدة. كما ولديها إجراء لتلقي الشكاوى الفردية إذا سمحت الدولة المعنية بذلك. في المقابل، تقوم توجيهات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالعرق بالعمل على توظيف وتوفير السلع والخدمات من قبل الدولة والجهات المختصة. المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب عبارة عن أداة عمل لمجلس أوروبا، أنشئت في عام ١٩٩٣ بهدف مناهضة العنصرية وكره الأجانب ومعاداة السامية وعدم التسامح على مستوى أوروبا ككل ومن منظور حماية حقوق الإنسان. وتغطي المفوضية كل المعايير الضرورية لمكافحة العنف والتمييز والتحيز الذي يواجه الأشخاص أو المجموعات ولا سيما على أساس العرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو الجنسية أو الأصل. وتتم تسمية أعضاء المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب من قبل حكوماتهم على أساس معرفتهم المتعمقة في مجال مناهضة التعصب. ويتم ترشيحهم بصفتهم الشخصية ويتصرفون كأعضاء مستقلين.

البروتوكول ١٢ للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

تم اعتماد بروتوكول إضافي للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٠، ودخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٥، وكان هذا البروتوكول رقم ١٢. واعتباراً من مطلع عام ٢٠١١ تم التوقيع عليه من قبل ١٩ دولة وصادقت عليه ١٨ دولة أخرى. والتركيز الرئيسي لهذا البروتوكول هو حظر التمييز.

تضمن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بالفعل الحق في عدم التعرض للتمييز (المادة ١٤)، ولكن يعتقد أن هذا غير كاف بالمقارنة مع بروز الوثائق الدولية الأخرى كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. والسبب الرئيسي هو أن المادة ١٤ - على عكس المواد الأخرى - لا تتضمن حظراً مستقلاً للتمييز، وهذا يعني أنه يحظر التمييز فقط فيما يتعلق «بالتمتع بالحقوق والحريات» المنصوص عليها في الاتفاقية. وعندما دخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ اكتسب حظر التمييز «حياة مستقلة» عن الأحكام الأخرى في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. حيث وجدت المحكمة انتهاكاً لهذا الحكم لأول مرة في عام ٢٠٠٩ في قضية سيداتش وفينتسي ضد البوسنة والهرسك (GC, nos. ٠٦/٢٧٩٩٦ and ٠٦/٣٤٨٣٦, ٢٢ December ٢٠٠٩).

فرض تطبيق حقوق الإنسان

كيف يمكننا ضمان عمل آليات الحماية تلك؟ من أو ما الذي يجبر الدول على تنفيذ التزاماتها؟ على المستوى الوطني، يتم هذا العمل من قبل المحاكم – بعد أن تكون المصادقة على وثائق حقوق الإنسان قد تمت أو أدمجت في القانون الوطني - ولكن أيضاً هذا يتوقف على الدولة، ومن خلال مكاتب أمناء المظالم ولجان حقوق الإنسان ومجالس حقوق الإنسان واللجان البرلمانية وغيرها. وهيئات الإشراف الدولية الرئيسية هي اللجان والمحاكم، وجميعها تتكون من أعضاء مستقلين - خبراء أو قضاة – ولا يمثل أي منهم دولة واحدة. والآليات الرئيسية التي تستخدمها هذه الهيئات هي:

- الشكاوى (المقدمة من قبل الأفراد أو الجماعات أو الدول)
- القضايا المعروضة أمام المحاكم
- إجراءات التبليغ

بما أن كل وثائق حقوق الإنسان أو الأنظمة الإقليمية لا تستخدم نفس الإجراءات لتنفيذ حقوق الإنسان، ستساعد بعض الأمثلة على توضيح ذلك.

الشكاوى

يتم تقديم الشكاوى ضد دولة ما أمام هيئة أو لجنة فيما يشار إليه عادة بالإجراء شبه القضائي.

وتأخذ الهيئة المشرفة القرار المتوقع امتثال الدول له على الرغم من عدم وجود إجراءات قانونية للتطبيق. وغالباً ما تحتاج دولة ما إلى إعلان أو مصادقة إضافية على بروتوكول اختياري للدلالة على قبولها لنظام الشكاوى. وتعد كل من لجنة حقوق الإنسان ولجنة القضاء على التمييز العنصري (داخل منظومة الأمم المتحدة) ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (في إطار منظمة البلدان الأمريكية) هي أمثلة على الهيئات التي تتعامل مع هذه الشكاوى.

? ما العقوبات التي قد نتخذها لو أنشأنا محكمة دولية لحقوق الإنسان؟

القضايا المعروضة أمام المحاكم

حتى الآن هناك ثلاث محاكم إقليمية دائمة والتي توجد كهيئات مشرفة على وجه التحديد لتطبيق حقوق الإنسان وهي: المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب. وأنشئت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في عام ١٩٧٩ لتفسير وتطبيق الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان. والمحكمة الإفريقية هي الأحدث بين المحاكم الإقليمية بعد أن دخلت حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠٤. وتبتّ المحكمة في قضايا وفقاً للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب فيما يتعلق بالدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. مقر هذه المحكمة في أروشا، تنزانيا، حيث تم انتخاب قضاتها في عام ٢٠٠٦، وصدر أو حكم لها في كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠٠٩، معلنة أنه ليس لديها اختصاص للنظر في قضية يوجومباي ضد السنغال.

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان
المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

بعد المصادقة على نظام روما الأساسي من قبل ستين دولة، دخلت أول محكمة جنائية دولية دائمة حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٢، وذلك للنظر في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وتحاكم المحكمة الجنائية الدولية الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب في حال كانت المحاكم الوطنية غير راغبة أو غير قادرة على المقاضاة أو التحقيق في هذه الجرائم. حتى الآن، حققت المحكمة الجنائية الدولية في خمس قضايا في شمال أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى والسودان (دارفور) وكينيا. وساعدت الحالات القضائية الرائدة لهذه المحكمة على تطور فهم حقوق الإنسان؛ على سبيل المثال: فيما يتعلق بالتحريض على الإبادة الجماعية والحق في انتخابات حرة ونزيهة.

المحكمة الجنائية الدولية

إن محكمة العدل الدولية بمثابة الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. ولها دور مزدوج: تسوية النزاعات القانونية المقدمة من قبل الدول وفقاً للقانون الدولي وتقديم آراء استشارية في المسائل القانونية. فالدول فقط يمكنها رفع دعوى ضد دولة أخرى، وعادة ما تتعلق هذه الحالات بالمعاهدات بين الدول. وقد تتعلق هذه المعاهدات بالعلاقات الأساسية بين الدول؛ على سبيل المثال: تجارية أو إقليمية أو جهوية، أو قد تكون ذات صلة بقضايا حقوق الإنسان. ولا تسمح محكمة العدل الدولية للأفراد بالتحقيق في حقوق الإنسان أو أية مطالبات أخرى. ومع ذلك، فقد ساهمت في تعزيز حقوق الإنسان من خلال تفسير وتطوير قواعد ومبادئ حقوق الإنسان في الحالات التي تقدمت بها الدول أو الهيئات الدولية لمحكمة العدل الدولية. وقد تناولت حقوقاً كحق تقرير المصير وعدم التمييز وحرية التنقل وحظر التعذيب وغيرها. غالباً ما يحدث التباس حول أدوار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة العدل الأوروبية ومحكمة العدل الدولية. في الواقع، فإن الهيئات الثلاث مختلفة جداً من حيث موقعها الجغرافي وأنواع الحالات التي تحقق فيها. فمحكمة العدل الأوروبية هي هيئة للاتحاد الأوروبي. وهدفها ضمان أن قانون المجموعة الأوروبية لا يتم تفسيره وتطبيقه بشكل مختلف في كل دولة عضو. ذلك لأنه يقوم على قانون المجموعة الأوروبية وليس

محكمة العدل الدولية

على قانون حقوق الإنسان، ولكن في بعض الأحيان قد يتضمن قانون المجموعة الأوروبية قضايا حقوق الإنسان.
ومحكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي المبدئي للأمم المتحدة وقد تم مناقشة دورها أعلاه.

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

إن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والتي مقرها ستراسبورغ مشهورة لعدة أسباب، ولكن ربما وقبل كل شيء، لأنها تعطي حياة ومعناً لنص الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. إحدى مزاياها الرئيسية هو نظام الولاية الإلزامي، والذي يعني أنه حالما تصادق أو تنضم دولة إلى محكمة حقوق الإنسان الأوروبية فإنها تضع نفسها تلقائياً تحت اختصاص المحكمة الأوروبية. فيمكن رفع قضية تتعلق بحقوق الإنسان ضد دولة طرف من لحظة المصادقة عليها. سبب آخر لنجاح المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هو صرامة أحكامها. فيجب على الدول الامتثال للحكم النهائي. ويشرف على امتثال الدول للأحكام الصادرة لجنة وزراء مجلس أوروبا. وفي كل القضايا المعروضة على المحكمة الأوروبية يشمل الإجراء أيضاً إمكانية وجود تسوية ودية تقوم على الوساطة بين الطرفين. وكانت المحكمة الأوروبية قادرة على التطور مع مرور الوقت. فعندما تم تأسيها في البداية في عام ١٩٥٩، كانت تعمل بشكل جزئي فقط جنباً إلى جنب مع المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان. ومع زيادة القضايا أصبح العمل بدوام كامل ضرورياً وتم إنشاء واحدة في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٩٨. هذه الزيادة في عدد القضايا هو دليل واضح على نجاح المحكمة، لكن عبء العمل هذا يهدد أيضاً جودة وفعالية النظام. يعرف الناس أن هناك محكمة قادرة على التدخل عندما يشعرون بأن حقوقهم الأساسية تنتهك، مع ذلك، يجب التأكيد على سلطة وفعالية المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني، وفقاً «لمبدأ التبعية»، والذي يتوقع أن تتحمل الدول المسؤولية الأساسية لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والتعامل معها ومعالجتها عند حدوثها.

هناك ١٦٢٥ حكماً صادراً عن المحكمة الأوروبية في عام ٢٠٠٩، أي أكثر من أربعة أحكام في اليوم الواحد (بما في ذلك عطلة نهاية الأسبوع والعطل الرسمية).

الإجراءات أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

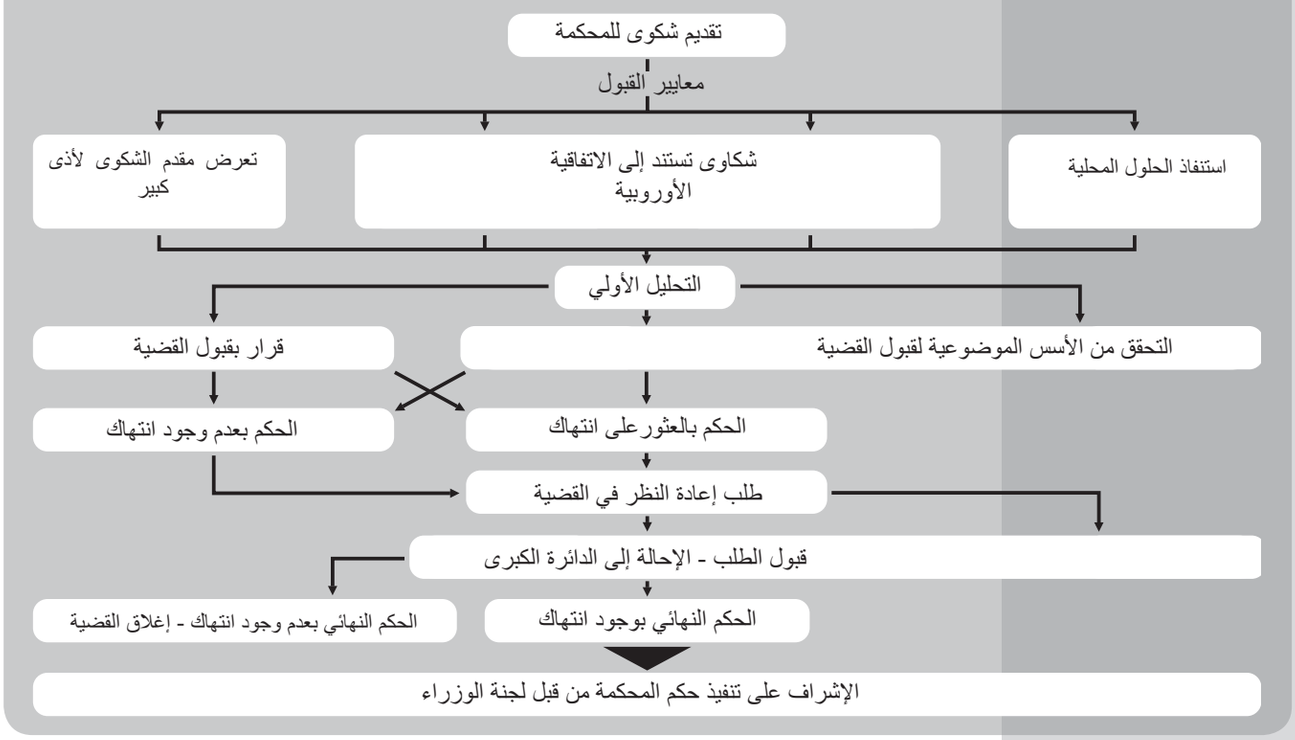

المصدر:
www.echr.coe.int

بعض الحالات الرمزية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

- سورينغ ضد المملكة المتحدة (حزيران/يونيو ١٩٨٩): كانت القضية تتعلق بترحيل رجل إلى الولايات المتحدة لمواجهة تهمة القتل المتعمد، والذي يعاقب عليها بالإعدام. ورأت المحكمة أن إرسال الرجل إلى الولايات المتحدة يخالف أحكام مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (المادة ٣، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان). وقد كانت إحدى نتائج القرار تجاوز حماية المحكمة حقوق الأفراد داخل دولة عضو في مجلس أوروبا إلى خارج الحدود الأوروبية لتطال الولايات المتحدة.
- ولكن سبق أن اعتمد هذا المبدأ في قضايا أخرى كقضية الجعبري ضد تركيا (في تموز/يوليو ٢٠٠٠) حيث تمت حماية طالبي اللجوء من إعادتهم إلى بلاد قد تكون فيها حياتهم عرضة للخطر.
- تايرر ضد المملكة المتحدة (آذار/مارس ١٩٧٨): في هذه القضية رأت المحكمة أن العقوبة البدنية لمخالفي القانون من الأحداث هي مخالفة لمبادئ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كونها تنتهك الحق في عدم التعذيب أو التعرض لمعاملة مهينة أو غير إنسانية وفق المادة. وبحسب ما ورد على لسان المحكمة: «شكّل عقابه - حيث كان يعامل ككائن تحت إمرة السلطات - اعتداءاً على أحد الأهداف الرئيسية للمادة ٣ لحماية ما يسمى بكرامة الشخص والسلامة البدنية». هذه القضية مثال جيد على الطبيعة الحية للمحكمة الأوروبية
- حيث تحافظ المحكمة على وتيرتها مع القيم المتغيرة لمجتمعنا.
- كوكيناكيس ضد اليونان (نيسان/ابريل ١٩٩٣): هذه القضية مثيرة للاهتمام، حيث تعاملت مع النزاع القائم بين حقوق أشخاص مختلفين. تمحورت القضية حول التبشير وعما إذا كان تعليم دينٍ ما (المنصوص عليه في المادة ٩ من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان) يشكل انتهاكاً لحق الآخر في حرية المعتقد. ورأت المحكمة أن من الضروري التمييز وبشكل واضح بين التعليم والتبشير أو المناقشة والوسائل غير الأخلاقية أو المضللة لإقناع شخص لتحويل دينه (كتقديم الفوائد الاجتماعية أو المادية أو اللجوء إلى استعمال العنف أو غسل الدماغ).
- دي اتش وآخرونٍ ضد جمهورية التشيك (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧): قام برفع هذه القضية ١٨ طفلاً من الغجر بسبب وضع التلاميذ الغجر في مدارس خاصة بالأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم، بغض النظر عن قدرات الأطفال الغجر، وما يعنيه هذا أنه كانت لديهم فرصة ضئيلة في الحصول على التعليم العالي أو فرص العمل. وجدت المحكمة ولأول مرة انتهاكاً للمادة ١٤ (حظر التمييز) فيما يتعلق بنمط من التمييز العنصري في أحد مجالات الحياة العامة، وهو في هذه الحالة المدارس العامة. وقضت المحكمة بأن هذا النمط الممنهج من الفصل العنصري في التعليم المدرسي انتهك الحماية من عدم التمييز في محكمة حقوق الإنسان الأوروبية (المادة ١٤). كما لاحظت المحكمة أنه قد تؤدي سياسة عامة أو إجراء تم صياغته بعبارات محايدة إلى التمييز ضد جماعة معينة أو إلى التمييز غير المباشر ضدهم. وكانت هذه الحالة الأولى في تحدي الفصل العنصري الممنهج في التعليم.

? هل تعرف حالات مهمة قدمت ضد بلدك في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؟

تقارير ومراجعات

تطلب غالبية وثائق حقوق الإنسان من الدول تقديم تقارير دورية. ويتم تجميع هذه التقارير

من قبل الدول التي تتبع توجيهات تالهيئات المشرفة. والهدف من هذا النوع من التقارير والمراجعة المستمرة مع هيئة المراقبة المنسجمة أن يكون هناك تبادل صريح للتحديات التي تواجهها في الجهود الرامية لتحقيق الحقوق المعنية. هذا ويتم فحص التقارير علناً فيما يشار إليه باسم «حوار الدولة». ويتم فحص تقارير الدول جنباً إلى جنب مع «تقارير الظل» للمنظمات غير الحكومية، استناداً إلى مصادرها وتحليلاتها الخاصة التي تتعامل وسجل تلك الدولة. فبعد حوار بين ممثلي الدول والخبراء المستقلين من هيئة الرصد والمراقبة تصدر الهيئة ملاحظاتها بشأن امتثال تلك الدولة للمعايير الملزمة في الوثيقة قيد الاستعراض. تبين هذه الملاحظات الجوانب الايجابية والحاسمة بشأن سجل الدولة. ويعد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أمثلة على الوثائق التي تتطلب تقديم مثل هذه التقارير الدورية.

بالإضافة إلى إجراء حوار الدولة، يمكن أيضاً تمكين هيئات الرصد والمراقبة من تنفيذ زيارات ميدانية «في الموقع» لمراقبة حالة حقوق الإنسان عن كثب. وتتطلب معظم هذه الزيارات موافقة صريحة من الدولة على أساس كل حالة على حدة. ومع ذلك تبذل الجهود دائماً للسماح بدعوات مفتوحة؛ على سبيل المثال: مع الدول التي تصدر دعوات مفتوحة للزيارات من قبل مكلفي أو مندوبي الأمم المتحدة. كما وتم وضع إجراءات أكثر صرامة في إطار عدد من الوثائق للسماح بالزيارات المستمرة ليس فقط للرد على انتهاكات حقوق الإنسان إنما لمنعها أيضاً.

تقوم لجنة مناهضة التعذيب بمنع سوء معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم في أوروبا

تقدم الاتفاقية الأوروبية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٨٧) أحد الأمثلة على ذلك. حيث تقوم الاتفاقية على نظام زيارات من قبل أعضاء اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة إلى أماكن الاحتجاز كالسجون وأماكن احتجاز الشباب ومراكز الشرطة والثكنات العسكرية والمستشفيات النفسية. ويقوم أعضاء هذه اللجنة بمراقبة كيفية معاملة المعتقلين، وإذا لزم الأمر، التوصية بإدخال تحسينات من أجل الامتثال للحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية. ومنذ ذلك الحين، ألهمت هذه الآلية تطوير آلية مماثلة في الأمم المتحدة. وتقوم وفود اللجنة بعمل زيارات دورية للدول التي هي طرف في الاتفاقية، وقد تقوم كذلك بزيارات إضافية مخصصة إذا لزم الأمر. واعتباراً من تاريخ ٩ آب/اغسطس ٢٠١٢ كانت اللجنة قد نظمت ٣٢٣ زيارة ونشرت ٢٧٢ تقريراً.

عادة ما تكون تقارير لجنة مناهضة التعذيب عامة: http://www.cpt.coe.int

وخير شاهد على عمل لجنة مناهضة التعذيب هو حالة الإضراب عن الطعام في السجون التركية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. فعندما كانت تقوم الحكومة التركية بعمل بعض التغييرات على نظام السجون قام عدد من السجناء بالإضراب عن الطعام احتجاجاً على بعض الإصلاحات. وأصبحت المظاهرات عنيفة. وأصبحت لجنة مناهضة التعذيب مشاركة وبنشاط في المفاوضات مع الحكومة والمضربين، من خلال التحقيق في الأحداث المحيطة بالإضرابات عن الطعام، والبحث في كيفية أن تساعد مشاريع القوانين على إصلاح نظام السجون التركية. وقد دأبت لجنة مناهضة التعذيب على زيارة تركيا كل عام منذ سنة ١٩٩٩، ما عدا عام ٢٠٠٨. وأحدث الزيارات التي قامت بها اللجنة تضمنت زيارات لصربيا وألبانيا واليونان.

مفوضية مجلس أوروبا لحقوق الإنسان

تم تعيين مكتب مفوض أوروبا لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٧. والغرض من هذه المؤسسة المستقلة هو تعزيز مفهوم حقوق الإنسان وضمان الاحترام الفعلي لحقوق الإنسان في الدول

الأعضاء بمجلس أوروبا وضمان التمتع بهذه الحقوق. ويتم انتخاب المفوض من قبل الجمعية العامة البرلمانية لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد. والمفوضية عبارة عن مؤسسة غير قضائية، وينظر إلى عملها باعتبارها مكمّلة للمؤسسات الأخرى التابعة لمجلس أوروبا والتي تنشط في مجال تعزيز حقوق الإنسان. وتقوم المفوضية بمسؤولياتها باستقلالية تامة وبحيادية من خلال احترام اختصاص الهيئات الرقابية المختلفة التي أنشئت بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أو تحت غيرها من وثائق مجلس أوروبا لحقوق الإنسان.

www.coe.int/commissioner

يتم تكليف مفوض حقوق الإنسان للقيام بالآتي:

- تعزيز الاحترام الفعلي لحقوق الإنسان ومساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ معايير مجلس أوروبا لحقوق الإنسان
- تحديد أوجه القصور المحتملة في القوانين والممارسات المتعلقة بحقوق الإنسان
- تسهيل أنشطة مؤسسات أمناء المظالم الوطنية وغيرها من مؤسسات حقوق الإنسان
- تقديم المشورة والمعلومات فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

يمكن للمفوض بحكم منصبه التعامل مع أية قضية ضمن اختصاصه. على الرغم من أنه لا يستقبل الشكاوى الفردية، يمكن للمفوض العمل على أية معلومات ذات صلة بالجوانب العامة لحقوق الإنسان المنصوص عليها في آليات مجلس أوروبا. ويمكن تقديم هذه المعلومات والطلبات إلى المفوض من قبل الحكومات والبرلمانات الوطنية، وأمناء المظالم الوطنية أو المؤسسات المماثلة وكذلك من قبل الأفراد والمنظمات. وقد اشتمل عمل المفوض على إصدار التقارير والتوصيات والآراء ووجهات النظر حول حقوق الإنسان لطالبي اللجوء والمهاجرين والغجر. ويجب عدم الخلط بين مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان ومفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

ضغطت العديد من المنظمات غير الحكومية من أجل إنشاء منصب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتم الاتفاق على قرار إنشائه في المؤتمر العالمي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣، والذي أوصى بضرورة أن تنظر الجمعية العامة في مسألة إنشاء مثل هذا المفوض السامي لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان باعتبارها مسألة ذات أولوية. وتم ذلك في نفس العام.

يتم تعيين مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، وتتم الموافقة عليه من قبل الجمعية العامة «كشخص ذو أخلاق رفيعة وعالية» ومن ذوي الخبرة في مجال حقوق الإنسان، بوصفه مسؤول الأمم المتحدة الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن أنشطة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ويشمل دور المفوض تعزيز وحماية وضمان التمتع بجميع الحقوق والمشاركة والحوار مع الحكومات حول تأمين حقوق الإنسان وتعزيز التعاون الدولي والتنسيق للأمم المتحدة من أجل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان. وكمسؤول رسمي عن حقوق الإنسان الأساسية للأمم المتحدة، تتضمن أنشطة المفوض السامي توجيه مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بمكاتبه الإقليمية وتلك التي في الدول. وتدعم المفوضية عمل مجموعة واسعة من أنشطة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وتعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتطبيق قواعد حقوق الإنسان العالمية، بما في ذلك البرنامج العالمي للتربية على حقوق الإنسان.

هل هذا كاف؟

قد يعتقد الكثير من الناس أن سجل حقوق الإنسان ضعيف في العالم نتيجة لعدم وجود آليات التنفيذ الملائمة. وغالباً ما يترك الأمر للدول الفردية لتقرر ما إذا كانت تريد تنفيذ التوصيات.

وفي كثير من الحالات، تتوقف ضمانات حق فرد أو مجموعة في الواقع وإلى حد بعيد على الضغوط التي يمارسها المجتمع الدولي وعلى عمل المنظمات غير الحكومية. هذا الوضع غير مرض نظراً إلى أن الوقت قد يطول قبل أن تعلم الأمم المتحدة أو مجلس أوروبا بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان.

كيف يمكن تغيير هذا الوضع؟ أولاً، من الضروري التأكد من أن تضمن الدول حقوق الإنسان على المستوى الوطني، وأن تضع آلية مناسبة لمعالجة أي انتهاك. في نفس الوقت، لا بد من الضغط على الدول للالتزام بتلك الآليات ذات الإجراءات التنفيذية الملزمة.

٤,٤ ناشطية حقوق الإنسان ودور المنظمات غير الحكومية

«لكل شخص الحق، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره، أن يدعو ويسعى لحماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي».
المادة ١، إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان

ما هي المنظمات غير الحكومية؟

يستخدم مصطلح غير الحكومية أو غير الربحية عادة لتغطية مجموعة من المنظمات التي تعمل على تشكيل المجتمع المدني. وتتميز هذه المنظمات بشكل عام بأن الغرض من وجودها لأهداف أخرى غير ربحية. إذ أن لوجودها عدة أسباب تهدف إلى تحقيق مجموعة واسعة متنوعة من المشاريع والأنشطة. وتتراوح المنظمات غير الحكومية من مجموعات الضغط الصغيرة، على سبيل المثال مخاوف بيئية محددة وانتهاكات محددة لحقوق الإنسان، من خلال الجمعيات التربوية التعليمية الخيرية وملاجئ النساء والجمعيات الثقافية والمنظمات الدينية والأسس القانونية، وبرامج المساعدة الإنسانية-وقد تطال القائمة المنظمات الدولية الضخمة التي تملك مئات أو حتى الاف الفروع والأعضاء في أجزاء مختلفة من العالم.

إنهض ودافع عن حقوقك.
بوب مارلي

في هذا القسم ننظر بإيجاز في الدور الهام لهذه المنظمات في حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. فهذه المنظمات تلعب دوراً حاسماً على كل المستويات تقريباً في مساعيها المختلفة للحفاظ على كرامة المواطنين والأفراد التي تهددها سلطة الدولة، وهي تقوم بما يلي:

- محاربة الانتهاكات الفردية لحقوق الإنسان، سواء بشكل مباشر أو من خلال دعم خاص «قضايا الاختبار» عن طريق المحاكم المختصة
- تقديم المساعدة المباشرة لأولئك الذين انتهكت حقوقهم
- المدافعة لإجراء تغييرات في القانون الوطني أو الإقليمي أو الدولي
- المساعدة على تطوير مضمون تلك القوانين
- تعزيز معرفة الشعوب بحقوق الإنسان واحترامها

إن مساهمة المنظمات غير الحكومية أمر مهم ليس فقط من حيث النتائج التي تحققها، وبالتالي بالتفاؤل الذي قد يشعر به الناس حيال الدفاع عن حقوق الإنسان في العالم، ولكن أيضاً لأن المنظمات غير الحكومية، وبكل ما تحمله الكلمة من معنى، أدوات تحت تصرف الأفراد والجماعات في جميع أنحاء العالم. ويقوم بإدارتها وتنسيقها-كما الحال في العديد من المنظمات- من قبل الأفراد، كما أنهم يستمدون جزءاً كبيراً من قوتهم من الأعضاء الآخرين في المجتمع، الذين يقدمون الدعم الطوعي لقضيتهم. تعطي هذه الحقيقة أهمية كبيرة لأولئك الأفراد الذين يرغبون بالمساهمة في تحسين حقوق الإنسان في العالم.

أنواع منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية
حضرت ٨٤١ منظمة غير حكومية من جميع أنحاء العالم مؤتمر الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٨٣ - والمعروف باسم مؤتمر فيينا - ووصفت هذه المنظمات نفسها على أنها تتخذ حقوق الإنسان كرسالة في عملها. وعلى الرغم من أن عدد المنظمات غير الحكومية التي حضرت مذهل بحد ذاته، فهو لا يمثل في الواقع سوى جزء صغير من مجموع عدد المنظمات غير الحكومية الناشطة في العالم.

تميل معظم المنظمات التي تندرج تحت اسم «منظمات حقوق الإنسان» إلى العمل في مجال حماية الحقوق المدنية والسياسية. ومن أكثر المنظمات المعروفة، على الأقل على مستوى العالم، منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان وحقوق الإنسان أولاً. ومع ذلك، فقد رأينا أن الحقوق المدنية والسياسية هي فئة واحدة فقط من حقوق الإنسان المختلفة المعترف بها من قبل المجتمع الدولي، وهناك حقوق جديدة تبرز حتى اليوم. وعندما نأخذ في الاعتبار المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال مكافحةالفقر والعنف والعنصرية والمشاكل الصحية والمشردين والاهتمامات البيئية من بين الاهتمامات الأخرى التي لم نأت على ذكرها، يتبين أن العدد الفعلي للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان بشكل أو بآخر، يبلغ مئات الالاف حول العالم.

? هل تعرف أي منظمات غير حكومية تناضل من أجل حقوق الإنسان في بلدك؟

كيف تؤثر هذه المنظمات على العملية؟
قد تحاول المنظمات غير الحكومية الالتزام بحماية حقوق الإنسان على مختلف المراحل أو المستويات، وتختلف الاستراتيجيات التي تستخدمها وفقاً لطبيعة أهدافها وخصوصيتها أو عموميتها وخططها على المدى الطويل أو القصير ونطاقها المحلي أو الوطني أو الدولي و ما إلى ذلك.

«أعطانا الله يدين، لكنه لا يبنى الجسور بدلاً عنا»
قول عربي مأثور

أ. المساعدة المباشرة
من الشائع بالنسبة للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية تحديداً، أن تقدم شكلاً من أشكال الخدمة المباشرة لأولئك الذين وقعوا ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان. وقد تشمل هذه الخدمات أشكالاً من المساعدة الإنسانية، أو الحماية أو التدريب على تطوير مهارات جديدة. أما في الحالات التي تحمى فيها الحقوق بموجب القانون، فقد تتضمن الدعوة القانونية أو المشورة بشأن كيفية تقديم المطالب.

ومع ذلك، في كثير من الحالات قد يكون تقديم المساعدة المباشرة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والمدافعين عنها مستحيلة أو لا تمثل الاستخدام الأمثل لموارد المنظمة. في مثل هذه الحالات، وهذا ما يحدث في غالبية القضايا على الأرجح، تحتاج المنظمات غير الحكومية إلى بعد نظر وإلى التفكير في طرق أخرى، سواء لتصحيح الانتهاك أو لتفادي وقوع أي حوادث مماثلة في المستقبل.

ب. جمع المعلومات الدقيقة
إذا كانت هناك استراتيجية أساسية تكمن في جوهر الأشكال المختلفة لنشاطية المنظمات غير الحكومية، فربما تكون فكرة محاولة «إظهار» مرتكبي الظلم. وغالباً ما تتهرب الحكومات من التزاماتها بموجب المعاهدات الدولية عليها، أو معايير حقوق أخرى كانت قد وقعت

عليها لأن تأثير سياساتها ليس معلوماً أو معروفاً من قبل عامة الناس. جمع مثل هذه المعلومات واستخدامها لتعزيز الشفافية في سجل حقوق الإنسان للدول أمر أساسي لتحميلها المسؤولية، وغالباً ما تستخدم المنظمات غير الحكومية هذه الوسيلة. فهي تحاول الضغط على الشعوب والحكومات من خلال إبراز قضية قد تثير مشاعر الناس حيال الظلم وتعمل على نشرها للعامة.

ومن الأمثلة المعروفة جداً والمشهورة بمراقبتها الدقيقة وتقاريرها منظمتان هما: منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتملك كل من هاتين المنظمتين سلطة ليس بين عامة الشعب فقط وإنما على مستوى الأمم المتحدة أيضاً، حيث تؤخذ تقاريرها في الاعتبار كجزء من العملية الرسمية لمراقبة الحكومات التي وافقت على الالتزام بأحكام المعاهدات الدولية.

ج. الحملات والضغط

غالباً ما تشارك الجهات الفاعلة الدولية في الحملات والدعوات من أجل إحداث تغيير في السياسات. فهناك أشكال عديدة، وتعتمد المنظمة غير الحكومية أكثر الأشكال المناسبة بحسب أهدافها وطبيعة الجمهور «المستهدف»، ومواردها الخاصة بدون شك. ومن بعض الممارسات الشائعة ما يلي:

- حملات كتابة الرسائل وسيلة استفادت منها منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات الحكومية الأخرى بدرجة كبيرة. حيث «يقصف» من خلالها الأشخاص والمنظمات المسؤولين الحكوميين برسائل من الالاف من أعضائها في جميع أنحاء العالم.
- مظاهرات في الشوارع أو مسيرات تضامنية أو اعتراضية مع تغطية إعلامية تحظى بها عادة، تستعمل عندما تود المنظمات الحصول على دعم عامة الشعب أو إبراز مسألة ما للعلن بغية إلحاق «الخزي والعار» بحكومة ما.
- يلعب الإعلام دوراً هاماً في أغلب الأحيان في ممارسات جماعات الضغط، وتؤدي وسائل الإعلام الاجتماعية والإنترنت دوراً يزداد أهمية كل يوم.
- يتم تقديم تقارير الظل لهيئات مراقبة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لإعطاء وجهة نظر المنظمات غير الحكومية عن الوضع الحقيقي فيما يتعلق بالتمتع بحقوق الإنسان في بلد معين.

من الممتع أن يكون لديك صديق مراسلة من الذين يقودون الأنظمة الاستبدادية أو القمعية. فإن كان صديقك بالمراسلة دكتاتوراً كن أنت مصدر إزعاج تام له من خلال رسائلك!
ستينغ (مغني)

? هل هناك حملات بارزة في بلدك؟ كيف كان وقعها؟

التربية على حقوق الإنسان والتوعية

تشتمل العديد من المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان أيضاً كجزء من أنشطتها بعض أنواع من التوعية العامة أو العمل التربوي التعليمي. إدراكاً أن جوهر دعمها يقع على عاتق عامة الناس، تحاول المنظمات غير الحكومية في كثير من الأحيان تحقيق قدر أكبر من المعرفة بقضايا حقوق الإنسان لأفراد الشعب. من المرجح أن تولد مزيد من المعرفة في هذه القضايا وأساليب الدفاع عنها احتراماً أكبر، وهذا بدوره سيزيد من احتمال أن تكون قادرة على حشد الدعم في حالات معينة من انتهاكات حقوق الإنسان. ويكمن هذا الدعم الأكيد أو المحتمل في جوهر النجاح الذي تحققه المنظمات غير الحكومية في مجال تحسين بيئة حقوق الإنسان.

أمثلة على الناشطية أو التحرك الناجح

مركز حقوق الإنسان والإخلاء

تأسست هذه المنظمة في مجال حقوق الإنسان في عام ١٩٩٤ من أجل العمل على حماية حقوق الإنسان ومنع عملية الإخلاء القسري في جميع أنحاء العالم. يستخدم مركز حقوق

الإنسان والإخلاء قانون حقوق الإنسان الدولي «للإسكان» كونه يشكل أكثر من سقف فوق رأس المرء. ويؤكد المركز أن «ما يقرب من نصف سكان العالم حالياً لا يحصلون على السكن الملائم المكفول لهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان». وفي ضمانه لحقوق السكن اللائق، يقدم مركز حقوق الإنسان والإخلاء وشركاءه في جميع أنحاء العالم التحليل والتأييد والتربية والتعليم العام والتدريب والعمل القضائي فيما يتعلق بالقضايا التالية:

التحدي الذي يواجه مجال التربية على حقوق الإنسان هو التركيز على مسائل المشاركة وسهولة الوصول والشمولية. منتدى «العيش والتعلّم والعمل من أجل حقوق الإنسان»، ٢٠٠٩

- عمليات الإخلاء القسري
- ضمان الحيازة والتملك
- تملك الأراضي
- المياه والصرف الصحي
- المرأة وحقوق السكن
- التقاضي والدفاع القانوني
- التعويض والعودة
- تأثير الأحداث الهائلة على حقوق السكن

في قرار تاريخي حديث، في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٠، في قضية لمركز حقوق الإنسان والإخلاء ضد إيطاليا، وجدت لجنة مجلس أوروبا للحقوق الاجتماعية (التي تشرف على الميثاق الاجتماعي الأوروبي المعدّل) أن إيطاليا قامت بانتهاك حقوق السكان الغجر بسبب تدميرها لمخيمات الغجر وإخلائهم وطردهم من إيطاليا. إن عمليات الطرد الجماعي هذه للغجر غير الإيطاليين والذين هم مواطنون في دول الاتحاد الأوروبيالأخرى، قد زادت بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٨. وتم العثور على انتهاكات فيما يتعلق بالتمييز وانتهاك حقوق الغجر في السكن اللائق والحماية الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والحماية من الفقر والاستبعاد الاجتماعي وحق أسر الغجر المهاجرين في الحماية والمساعدة. وقد تم انتقاد سياسات وممارسات إيطاليا، التي تترك السكان الغجر يعيشون في ظروف سكن معزولة وغير كافية إلى حد بعيد.

موقع مركز حقوق السكن والإخلاء:
http://www.cohre.org

المادة ٣١ - الحق في السكن

هدف ضمان الممارسة الفعالة للحق في السكن، تتعهد الأطراف اتخاذ تدابير تهدف إلى:

١. تعزيز فرص الحصول على السكن بمستوى أو معيار كاف
٢. منع والحد من التشرد بهدف القضاء عليه تدريجياً
٣. جعل أسعار المساكن في متناول أولئك الذين يفتقرون إلى الموارد الكافية الميثاق الاجتماعي الأوروبي (المعدّل)، ١٩٩٦

الاهتمامات البيئية في سويسرا

بين أعوام ١٩٦١ و١٩٧٦، قامت شركات كيميائية عملاقة ما يزيد عن ١١٤٠٠٠ طن من النفايات الكيميائية الصناعية السامة في مقلع طيني سابق في بونفول بسويسرا. وبالرغم من أن طمر النفايات أصبح غير قانوني في الوقت الحاضر، لم يحظر القانون في عام ١٩٦١ الردم عندما تم إنشاء موقع النفايات ذلك الوقت. وظلت النفايات السامة في الموقع وواصلت تلويث المجتمعات المحيطة والبيئة بخليط من الملوثات العضوية وغير العضوية.

يجب ألا تصبح الملوثات الكيميائية السامة عبئاً على أجيال المستقبل.
ستيفان ويبر، ناشط في حملة السلام الأخضر

بتاريخ ١٤ أيار/مايو من عام ٢٠٠٠ احتل نحو مائة من نشطاء السلام الأخضر موقع نفايات بونفول الكيميائي بالقرب من بازل، سويسرا، مطالبين الشركات الكيميائية التخلص من النفايات السامة وتحمل المسؤولية الكاملة عن تنظيفه. أعلن النشطاء أنفسهم أنهم سيحتلون الموقع حتى تلتزم الشركات الكيميائية أنفسها بتنظيف الموقع بطريقة لا تترك أي خطر إضافي على صحة الإنسان والبيئة.

أجبر احتلال موقع النفايات السامة الشركات الكيميائية على الاجتماع بممثلين عن المجتمع المحلي ونشطاء من منظمة السلام الأخضر، ونتيجة لذلك وقّع ممثلو الصناعات الكيميائية أخيراً اتفاقية لإجراء دراسة لتنظيف الموقع تنتهي بحلول شباط/فبراير من عام ٢٠٠١. ووافقت الصناعة أيضاً على إشراك المجتمعات المحلية والمنظمات البيئية في جهود التنظيف وإعلام تلك المجتمعات بدرجات تلوث المياه الجوفية ومياه الشرب بسبب تلك النفايات. وفي ٧ تموز/يوليو من عام ٢٠٠١ أنهت منظمة السلام الأخضر احتلالها لموقع النفايات السامة.

موقع منظمة السلام الأخضر:
www.greenpeace.org

مكافحة التمييز-المركز الأوروبي لحقوق الغجر

يعمل المركز الأوروبي لحقوق الغجر لضمان أن قضايا حقوق الإنسان التي تواجه مجتمعات الغجر موجودة بقوة على جدول الأعمال السياسي في أوروبا وخارجها. ووفرت أبحاث هذا المركز معلومات مفصلة حول وضع حقوق الإنسان لدى الغجر، لا سيما العنف الذي يواجهونه وأشكال التمييز ضدهم وحرمانهم من الحصول على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. ويسعى المركز الأوروبي لحقوق الغجر للمساهمة في تحسين وضع حقوق الإنسان للمجتمعات الغجرية من خلال زيادة الوعي وتطوير السياسات والتقاضي الاستراتيجي. وكشفت الحملات عن العنف وخطاب الكراهية ضد الغجر والتمييز في التعليم وعمليات الإخلاء القسري والتطهير القسري ضدهم.

موقع المركز الأوروبي لحقوق الغجر:
http://www.errc.org

ومن خلال عمله على التربية على حقوق الإنسان، يهدف المركز الأوروبي لحقوق الغجر في المقام الأول إلى تمكين النشطاء الغجر للنضال من أجل مساواتهم. ويتم ذلك من خلال التدريب وبحوث الزمالات وورش العمل ونشر الكتيبات مثل: معرفة حقوقك والنضال من أجلها: دليل للنشطاء الغجر.

«وجدت أبحاث المركز الأوروبي لحقوق الغجر في كل من بلغاريا والمجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا ورومانيا خلال أوائل عام ٢٠١٠ مع الشرطة والمنظمات غير الحكومية وخبراء مكافحة الإتجار بالبشر أن ما نسبته ٥٠-٨٠٪ من الغجر في بلغاريا هم من ضحايا [الإتجار بالبشر] و٤٠-٨٠٪ في المجر ٧٠٪ في سلوفاكيا و٧٠٪ في أجزاء من جمهورية التشيك.»

حروب الألماس

جلوبال ويتنس (الشاهد العالمي) منظمة غير حكومية تعمل على مناهضة الصراع المتعلق بالموارد الطبيعية، والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان البيئية الناتجة ذلك. وتعمل المنظمة على فضح الوحشية التي قد تنجم عن النزاع وإلى تقديم الجناة إلى العدالة.

وقد تناولت واحدة من حملات هذه المنظمة «ألماس الدم» أو «ألماس الصراع» – وهي الجواهر المستخرجة من المناطق التي تسيطر عليها قوات أو فصائل مناهضة للحكومات الشرعية المعترف بها دولياً، واعتادتتمويل العمل العسكري ضد تلك الحكومات أو ضد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي. وأكدت الأدلة المقدمة من قبل منظمة جلوبال ويتنس أن هذه الموارد قد استخدمت لتمويل الصراعات في إفريقيا والتي أدت إلى وفاة وتشريد الملايين من البشر. كما تم استخدام الألماس من قبل الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة لتمويل أنشطتها ولأغراض غسل الأموال. كما وتعاونت مع منظمات غير حكومية أخرى وضغطت دون توقف حتى ظهرت حملة عالمية قادرة على تولي أمر الصناعة العالمية. في أيار/مايو من عام ٢٠٠٠، اجتمعت البلدان التجارية الرئيسية المنتجة للألماس، وممثلين عن صناعة الماس والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك منظمة جلوبال ويتنس، في كيمبرلي - جنوب إفريقيا، حيث تم إنشاء نظام دولي لإصدار شهادات الألماس في عام ٢٠٠٣ والمعروفة باسم عملية كيمبرلي. وفي إطار المخطط فإن جميع أنواع الألماس المتداول من قبل الدول الأعضاء معتمدة بحيث يمكن للمشترين التأكد من أنها خالية من

موقع المنظمة:
www.globalwitness.org

الصراع. وجلوبال ويتنس مراقب رسمي على هذا المخطط وتواصل النضال من أجل التعزيز والتنظيم الفعال لقوانينها للمساعدة على ضمان أن الألماس لا يمكن أن يؤجج الصراع مرة أخرى، ويمكن بدلاً من ذلك أن يصبح قوة ايجابية من أجل التنمية.
وقد تم ترشيح جلوبال ويتنس لجائزة نوبل للسلام مناصفة عام ٢٠٠٣ لعملها على مكافحة الصراع من أجل الألماس.

منحدرات الكراسي المتحركة في توزلا
في عام ١٩٩٦ قررت منظمة غير حكومية لذوي الاحتياجات الخاصة في توزلا - البوسنة والهرسك القيام بحملة توعية مرورية. هدفت لوتوس، المنظمة التي قامت بحملة التوعية، إلى رفع مستوى الوعي حول ذوي الاحتياجات الخاصة والقضايا المرورية والعديد من الأهداف الملموسة التي تم تحديدها، بما في ذلك تخصيص أماكن لوقوف سيارات ذوي الاحتياجات الخاصة وتحسين فرص الحصول على وسائل النقل العام وأرصفة وطرق يمكن الوصول إليها بسهولة. استمرت الاحتجاجات والفعاليات على مدار الأسبوع قبل بداية الحملة الانتخابية. في النهاية تم زيادة الوعي العام وأعيد بناء كل الأرصفة في توزلا مع منحدرات لذوي الاحتياجات الخاصة!

كن على ثقة بأن مدينة توزلا في جمهورية البوسنة والهرسك هي أكثر المدن تجهزاً لذوي الكراسي المتحركة.
ناشط من توزلا

٤,٥ أسئلة وأجوبة عن حقوق الإنسان

? ما هي حقوق الإنسان؟
إن حقوق الإنسان عبارة عن استحقاقات أخلاقية يملكها كل فرد في العالم كونه كائناً بشرياً. فعندما نطالب بحقوقنا، نتقدم بمطالبة أخلاقية لحكوماتنا بأنه لا يمكن لها الإقدام على عمل ما يشكل انتهاكاً لكياني المعنوي أو الأخلاقي وكرامتي الإنسانية. ولا يستطيع أي شخص أو دولة أو حكومة أن يسلبنا حقوقنا على الإطلاق.

? ما مصدر حقوق الإنسان؟
تأتي حقوق الإنسان من أننا لسنا كائنات حية فقط، ولكن أيضاً كائنات أخلاقية وروحية. فحقوق الإنسان ضرورية لحماية وصون إنسانية كل فرد وتأمين حياة كريمة يستحقها الكائن البشري.

? لم «يجب» على كل شخص احترام حقوق الإنسان؟

جوهرياً، لا بد من احترام حقوق الإنسان لأن كل فرد كائن بشري، وبالتالي كائن أخلاقي. ويحاول معظم الأفراد إذا أدركوا أنهم يسيئون إلى كرامة شخص آخر أن يحجموا عن ذلك. بشكل عام، لا يرغب الناس إلحاق الأذى بالآخرين. لكن بالإضافة إلى العقوبات الأخلاقية التي تصدر عن ضمير الفرد أو ضمير الآخرين، أصبح في معظم دول العالم تشريعات ترغم الحكومات على احترام حقوق الإنسان الأساسية التي يتمتع بها مواطنوها وإن لم تبد رغبة في ذلك.

? من يملك حقوق الإنسان؟
الجميع على الإطلاق، من المجرمين إلى رؤساء الدول والأطفال والرجال والنساء والأفارقة والأميركيين والأوروبيين واللاجئين وعديمي الجنسية والعاطلين عن العمل وأصحاب المصارف والمتهمين بالقيام بأعمال إرهابية والعاملين في الجمعيات الخيرية والمعلمين والراقصين ورواد الفضاء...

? حتى المجرمون ورؤساء الدول؟

الجميع على الإطلاق، المجرمون ورؤساء الدول هم بشر أيضاً. وتكمن قوة حقوق الإنسان في كونها تعامل الجميع بالتساوي في امتلاك الكرامة الإنسانية. ولربما قام البعض بانتهاك حقوق الآخرين أو يشكلون خطراً على المجتمع وتبرز بالتالي الحاجة إلى الحد من حقوقهم بشكل من الأشكال من أجل حماية الآخرين، ولكن ضمن حدود معينة فقط. ويتم تعريف هذه الحدود بأنها الحد الأدنى الذي يؤمن مستوى العيش الكريم.

? لماذا تحتاج بعض الجماعات حقوقاً خاصة بهم؟ وهل يعني ذلك أنه لديهم حقوقاً أكثر من غيرهم؟

لا، فبعض المجموعات مثل الغجر في أوروبا أو الداليت أو الطوائف المنبوذة في الهند عانت من تمييز على مدى طويل في مجتمعاتنا وهم بحاجة إلى تدابير خاصة لتمكنهم من الوصول إلى المعايير العامة لحقوق الإنسان على قدم المساواة مع الآخرين. إن سنوات طويلة من التمييز والصور النمطية المؤسسة والكراهية الصريحة والعقبات، ذلك يعني أن مجرد إعلان الحقوق العامة التي تنطبق عليهم وتوقع أن هذه يكفي لضمان المساواة ستكون هزلية.

? لماذا نتحدث عن حقوق الإنسان لا المسؤوليات الإنسانية؟

على الرغم من أن بعض المفكرين والمنظمات غير الحكومية قد وضعت قدماً حججاً قوية لضرورة المسؤوليات الإنسانية أو حتى رموزاً أو إعلاناً للتعبير عنها، لا يزال لمجتمع حقوق الإنسان تحفظاته على هذا النقاش. والسبب هو أن العديد من الحكومات جعلت «منح» حقوق الإنسان يعتمد على بعض «الواجبات» التي تفرضها الدولة أو الحاكم، وبهذه الطريقة جعلت فكرة الحقوق كلها حقوق ميلاد بلا معنى. وبالتالي، فإنه لغني عن القول أننا بحاجة إلى التصرف بمسؤولية كأفراد وجماعات لاحترام حقوق الآخرين، وليس الاساءة لها والنهوض بحقوق الآخرين وحقوقنا. في الواقع، فإن المادة ٢٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تعترف بأن

«١. على كل فرد واجبات تجاه المجتمع المحدد الذي يكون له فيه القدرة على تطوير شخصيته بشكل حر وكامل.

٢. في ممارسة حقوقه وحرياته، يجب أن يخضع الجميع للقيود التي يحددها القانون فقط لغرض ضمان الاعتراف المستحق للغير واحترام حقوق وحريات الآخرين وتلبية المقتضيات العادلة للأخلاق والنظام والرفاه العامين في مجتمع ديمقراطي.»

? من يرعى حقوق الإنسان؟

كلنا بحاجة إلى رعاية حقوق الإنسان. وتبرز التشريعات على المستويين الوطني والدولي بفرض قيود على ما يمكن أن تمارسه الحكومات على مواطنيها. لكن إذا لم يشر أحد إلى أن أفعالها تنتهك الأعراف الدولية، يمكن أن تواصل الحكومات انتهاكاتها مع الافلات من العقاب. وكأفراد، نحن بحاجة ليس فقط إلى احترام حقوق الآخرين في حياتنا اليومية، ولكن أيضاً للإبقاء على مراقبة حكوماتنا وعلى الآخرين. فالأنظمة الوقائية موجودة لنا جميعاً إذا استخدمناها.

? كيف يمكنني الدفاع عن حقوقي؟

حاول الإشارة إلى أن حقوقك قد انتهكت، ثم طالب بها. أعلم الشخص الآخر أنه لا يحق له أن يعاملك بهذه الطريقة. استند إلى المواد ذات الصلة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أو غيرها من المواثيق الدولية. وإذا كان هناك تشريع في بلدك، أشر إلى ذلك أيضاً. أخبر الآخرين عما حصل كالصحافة مثلاً، وأكتب إلى ممثلك

في البرلمان ورئيس دولتك، وقم بإبلاغ المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان واسألها النصح. تحدث إلى محام، إذا أتيحت لك الفرصة. تأكد من أن الحكومة على علم بالعمل الذي تقوم به، لتدرك أنك لن تستسلم. وبين لهم الدعم الذي يمكنك أن تأتي به. في التحليل النهائي، وفي حال فشلت كل الطرق، فقد ترغب في اللجوء إلى المحاكم.

؟ كيف يمكنني اللجوء إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؟

تشتمل الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على إجراءات حول تقديم الشكاوى الفردية. ومع ذلك، يجب أن تتوفر الشروط المطلوبة لقبول النظر في قضية ما. فأنت بحاجة مثلاً الى رفع شكواك إلى المحاكم الوطنية في بلدك (وصولاً إلى المحاكم العليا!) قبل أن تتمكن من رفع القضية إلى المحاكم الأوروبية. فإذا كنت ترغب في المحاولة ورأيت أن شروط القبول تنطبق على شكواك، يمكنك أن تتقدم بها. ومع ذلك، ينصح بشدة طلب المشورة القانونية أو مشورة المنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان من أجل التأكد من أن طلبك لديه فرصة حقيقية للنجاح. ويجب أن تدرك أن الإجراءات قد تكون طويلة ومعقدة قبل صدور الحكم النهائي.

؟ من أطالب بحقوقي؟

إن جميع حقوق الإنسان الأساسية التي ترد في الوثائق الدولية هي شكاوى ضد حكومتك أو المسؤولين الرسميين. وتحمي حقوق الإنسان مصالحك تجاه الدولة، لذلك تحتاج إلى المطالبة بها من الدولة أو من ينوب عنها. أما إذا شعرت بأن حقوقك منتهكة، مثلاً من قبل مسؤولك في العمل أو جيرانك، فلا يمكنك اللجوء مباشرة إلى التشريعات الدولية لحقوق الإنسان ما لم تقم حكومة بلدك أيضاً بما يحول دون تصرف رب عملك أو جيرانك على هذا النحو.

؟ هل من واجب أحد حماية حقوقي؟

نعم، فالحق لا معنى له إذا لم يحمل الطرف الآخر مسؤولية أو واجباً مقابلاً. وعلى كل فرد واجب أخلاقي، ألا وهو عدم انتهاك كرامتك الإنسانية. إلا أن حكومتك عندما توقع على الاتفاقيات الدولية، لا تملك واجباً أخلاقياً فقط، بل واجباً قانونياً أيضاً باحترام القانون.

؟ هل تكون حقوق الإنسان مشكلة في الدول غير الديمقراطية فقط؟

لا توجد دولة في العالم لديها سجل نظيف تماما في مجال حقوق الإنسان، حتى يومنا هذا. قد يكون هناك انتهاكات في بعض الدول أكثر من غيرها أو قد تطال شريحة كبيرة من السكان، إلا أن كل انتهاك يطرح مشكلة كان من الممكن ألا تحدث، كما أنها تحتاج إلى المعالجة. فالفرد الذي تنتهك حقوقه في أحد الدول الديمقراطية لن تواسيه معرفة أن بلده يتمتع عموماً بسجل أفضل من غيره في مجال حقوق الإنسان.

؟ هل أحرزنا أي تقدم في الحد من انتهاكات حقوق الإنسان؟

لقد أحرزنا تقدماً كبيراً وإن كان أحياناً في بعض الدول مجرد قطرة في محيط. فلننظر إلى إلغاء الرق ومنح النساء حق التصويت وإلغاء عقوبة الإعدام في بعض البلدان وتحرير الأسرى السياسيين نتيجة الضغوط الدولية وانهيار نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا والقضايا التي صدرت أحكام فيها أمام المحكمة الأوروبية والقوانين التي تم تغييرها نتيجة لذلك. فلننظر إلى التغيير التدريجي في الثقافة الدولية الذي يجبر أكثر الأنظمة استبدادية حالياً على أخذ حقوق الإنسان بعين الاعتبار ليتم قبول هذه الأنظمة على الصعيد الدولي. وقد برزت نتائج

إيجابية عديدة، لا سيما في السنوات الخمسين الماضية، إلا أنه ما زال هناك الكثير للقيام به.

٤,٦ نقاط للتفكير

؟ كيف يمكننا القول أن حقوق الإنسان عالمية ولا يزال هناك أناس تنتهك حقوقهم حول العالم؟

لا يزال هؤلاء الناس يملكون حقوقهم. وحقيقة أن تتم معاملتهم بهذه الطريقة تتعارض ليس فقط مع المعايير الاخلاقية، ولكن أيضاً مع المعايير المتفق عليها دولياً. ويتحمل ممثلو الدولة مسؤولية الانتهاكات بموجب القانون الدولي، وبعض البلدان يتم معاقبتها من قبل المجتمع الدولي من خلال فرض العقوبات أو بواسطة الوسائل العسكرية. ومع ذلك، غالباً ما تكون هذه العقوبات تعسفية وفقاً لمصالح دول أخرى وليس حسب درجة أو حجم الانتهاك المرتكب. وقطع مجيء المحكمة الدولية إلى الوجود شوطاً طويلاً نحو معالجة هذه الفجوة. وكأول محكمة جنائية دولية دائمة، والتي تأسست بموجب قانون روما، هذه المحكمة مخولة بتقديم المساعدة لإنهاء الإفلات من العقاب لأولئك الذين ارتكبوا أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي؛ الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

؟ ما فائدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إذا كان غير قابل للتنفيذ من الناحية القانونية؟

حتى ولو لم يكن هناك (حتى الآن) محكمة دولية تمثل أمامها الحكومات بموجب المواد التي ينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كان لهذه الوثيقة أهمية تاريخية كبيرة ويستمر حتى اليوم ليعمل كالمقياس الذي تحاكم الحكومات بموجبه دولياً. تعرف الحكومات اليوم أنها إذا كانت تنتهك الحقوق المنصوص عليها في الوثيقة عمداً فإنها تواجه احتمال الإدانة من قبل الحكومات الأخرى، وحتى بعض أشكال العقوبات. العملية ليست دائماً موضوعية تماماً، لكنها بالتأكيد بداية. كما شكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تقريباً أساس كل المعاهدات الدولية التي تم وضعها، والتي هي (إلى حد كبير أو قليل) قابلة للتنفيذ.

؟ ما الفائدة من حقوق الإنسان بالنسبة لي حين تنتهك حكومتي حقوق الأشخاص العاديين يومياً ولا تهتم بعدم موافقة المجتمع الدولي على عملها؟

مرة أخرى - فهي بداية، وهي أفضل من لا شيء، وستتمكن في ظل الظروف المناسبة والمقاربة الجيدة من التأثير على الحكومة التي تحدث تغييراً في بعض الممارسات، إن لم يكن كلها. وقد يبدو تحقيق المسألة أملاً بعيد المنال، خاصة عندما تكون انتهاكات الحكومة حادة أو متكررة، ولكن يشهد التاريخ مرة أخرى على أن ذلك ممكن. كما أن الفرص اليوم هي على الأرجح أفضل مما كانت عليه في السابق. فقد يكون إحداث التغيير عملية بطيئة، إلا أن امتلاك الأفراد هذه الحقوق والاعتراف بها بشكل متزايد في العالم وحصولها على بعض الاهتمام، على الأقل من قبل الحكومات، يشكل سلاحاً فعالاً ونقطة انطلاق قيّمة.

؟ إذا كنت أحترم حقوق الآخرين، فهل يعني ذلك السماح لهم فعل ما يريدون؟

ليس إذا انطوى على رغبتهم انتهاك حقوقك أو حقوق أي إنسان آخر. لكن احذر ألا تكون متطلباً بصورة مبالغ فيها فيما يتعلق بحقوقك الخاصة؛ فقد ترى أن تصرف أحد الأشخاص مزعج أو مضلل إلا أنه لا يشكل بالضرورة خرقاً أو تعدياً على حقوقك. لذا، إذا أردت أن يتقبل الآخرون تصرفك كما هو، فعليك أن تكون أكثر تسامحاً حيال تصرفات الآخرين.

? هل يمكنني القيام بأي شيء، بما في ذلك استخدام العنف ضد شخص ما، للدفاع عن حقوقي؟

بشكل عام، كلا. لكن إذا كانت حالة حقيقية للدفاع عن النفس، فقد يكون الاستعمال الشرعي للقوة الملائمة لمدى التهديد الذي تتعرض له مقبولاً. وليس استعمال القوة مباحاً كجزاء على الضرر الذي تعرضت له، إنما من أجل حماية نفسك من أذى إضافي. والتعذيب ليس مقبولاً بتاتاً.

? لماذا يجب أن أحترم حقوق الآخرين إذا لم يحترموا حقوقي؟

جزئيا إذا كنت لا تحترم حقوق الآخرين، فقد تقع أنت نفسك في ورطة، ويرجع ذلك جزئياً لأن الآخرين يستحقون احترامك ببساطة لأنهم بشر، ومن ناحية أخرى لأنه يمكنك أن تكون قدوة للآخرين ويحترمونك في المقابل. في النهاية، الأمر رهن بك وبما تريد أن تكون أو بنوع العالم الذي تود العيش فيه. لذا، يمكنك أن تفكر في ما قد يقال عنك إذا تصرفت بالطريقة ذاتها التي تكرها في الآخرين، أو فكر في ما سيكون عليه العالم لو انتهك الجميع حقوق الآخرين بطريقة المعاملة بالمثل.

? لماذا يجب اعتبار أولئك الذين ينتهكون حقوق الآخرين بطريقة لا إنسانية كأصحاب حقوق «إنسان»؟

لعل تقبّل هذا الجزء من أكثر أجزاء نظرية حقوق الإنسان صعوبة وأهمية على الأرجح. ويمكن أن يبدو أحياناً أن بعض الأفراد يفتقرون إلى الخصائص الإنسانية إلى حد أن اعتبارهم إنسانيين قد يكون مستحيلاً. وأكثر النقاط أهمية في هذا النقاش على الأرجح هي:

أولاً: على الرغم من وحشية بعض الأشخاص في الظاهر، يملك كل فرد بعضاً منها. فالأوغاد يحبون أمهاتهم وأولادهم وزوجاتهم وزوجاتهن - أو شخصاً ما. والأوغاد يشعرون بالألم والنبذ واليأس والغيرة. وهم يرغبون في الحصول على التقدير وحسن التقييم والدعم والمحبة والفهم. وكلهم يملكون بعضاً، وإن لم يكن كل تلك العواطف الإنسانية الصرفة. وهذا ما يضفي عليهم طابعاً إنسانياً جديراً باحترامنا.
ثانياً: ما الفائدة التي نحققها من الرغبة في إلحاق الأذى بالأوغاد بنفس الطريقة التي ألحقوا هم فيها الأذى بالآخرين. فتجعلنا هذه المشاعر أقل جدارة بالاحترام.
ثالثاً: حتى وإن ظهر نذل ما عن طريق الصدفة لا يحمل خصائص إنسانية (رغم استحالة الأمر)، فمن منا يمكنه الجزم بأنه ليس إنسانياً؟ وما هي المعايير؟ ربما على اساس أنهم عاجزون عن محبة الآخرين أو لا يمكن أن يحبهم أحد؟ ولكن ماذا لو تبين أننا على خطأ؟

تذكرنا النقطة الثالثة بأننا بحاجة إلى التفكير في الأخطار المحدقة بالإنسانية جمعاء في حث بعض الاشخاص الحكم على الآخرين، علماً أن نتائج الحكم مروعة ولا تتغير. فهل حقاً نريد عالماً يحكم على الأفراد بهذا الشكل، حيث يعتبر بعض الناس مجردين من حقوق الإنسان بكل بساطة لأنهم يعتبرون غيرإنسانيين؟ فهكذا سيكون العالم في حال غابت عنه شمولية حقوق الإنسان المطلقة.

الهوامش

1. “Europe, Youth, Human Rights, Report of the Human Rights Week”, by Yael Ohana (ed.), European Youth Centre, Budapest, 2000. Garzón Valdés, E., “Confusiones acerca de la relevancia moral de la diversidad cultural”, CLAVES de Razón Práctica/No.74, Madrid, Julio/Agosto, 1997
2. Human Rights, a basic handbook for UN staff, Office of the High Commission of Human Rights, United Nations, Geneva. 2001
3. Available at http://www.ohchr.org/Documents/Publications/HRhandbooken.pdf
4. Levin, L., Human Rights, Questions and Answers, UNESCO, Paris, 1996
5. Donnelly, Jack, Universal Human Rights in theory and practice, Cornell University Press, 1989
6. Freeman, Michael, Human Rights: Key Concepts, Polity Press, London, 2002
7. Ishay, Micheline R. ed., The Human Rights Reader, Routledge, London, 1997
8. Rishmawi, M., The Arab Charter on Human Rights and the League of Arab States: An Update, Human Rights Law Review, 10.1, pp. 169-178
9. Symonides, Janusz ed., Human Rights: New Dimensions and Challenges, Manual on Human Rights, Unesco/Dartmouth Publishing, Paris, 1998
10. Robertson A. and Merrills J, Human rights in the world, Manchester University Press, 1996. Council of Europe website on bioethics: www.legal.coe.int/bioethics Publishing, Paris, 1998
11. http://www.udhr.org/history/biographies/bioer.htm, for the quotation of Eleanor Roosevelt
12. Hanski, R., Suksi, M. (eds.), An introduction to the international protection of human rights: a textbook, Åbo Akademi University Institute for Human Rights, 1999
13. Fact Sheet No. 2 (Rev. 1), The International Bill of Human Rights, Office of the High Commissioner for Human Rights, www.unhchr.ch/html/menu6/2/fs2.htm
14. United Nations High Commissioner for Human Rights, www.unhchr.ch
15. Short Guide to the European Convention on Human Rights, Council of Europe Publishing
16. European Court of Human Rights, www.echr.coe.int
17. The Committee for Prevention of Torture and Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, www.cpt.coe.int
18. The Council of Europe Website on Gender Equality, www.coe.int/t/dghl/standardsetting/equality/default_en.asp
19. The European Social Charter, www. coe.int/T/DGHL/Monitoring/SocialCharter
20. The Framework Convention on Protection of National Minorities, www. coe.int/t/dghl/monitoring/minorities
21. The site of the European Commission against Racism and Intolerance, www. coe.int/t/dghl/monitoring/ecri.The Office of the UN High Commissioner on Human Rights, www.ohchr.org
22. The Council of Europe’s Commissioner for Human Rights, www. coe.int/t/commissioner
23. Risse T., Ropp S., Sikkink K., The Power of human rights, Cambridge University Press, 1999
24. Forsythe, D., Human rights in International Relations, Cambridge University Press, 2000. www.speaktruth.org
25. Hijab, Nadia, Human Rights and Human Development: Learning from Those Who Act, HDRO Background paper, 2000
26. UN special rapporteur on traditional practices affecting the health of women and the girl child
27. http://www.udhr.org/history/biographies/bioer.htm

مصطلحات مرادفة

المصطلح ومرادفاته العربية	المصطلح بالإنجليزية
إدارة الحكم أو الحوكمة أو الحُكامة	Governance
إطار أو موظف أو كادر	Staff (Cadre)
العضوية أو الانخراط	Membership
أمين ديوان المظالم أو والي المظالم أو الوسيط الإداري أو المفوض الملكي	Ombudsman
تدريب أو تكوين	Training
تعلّم غير رسمي أو تعلّم غير نظامي	Non-formal education
تعليم رسمي أو تربية عمومية أو تعليم عمومي أو تعليم نظامي أو تربية نظامية	Formal education
تنمر أو ترهيب أو تسلط أو استقواء أو مضايقة في مكان الدراسة أو العمل	Bullying
توعية أو تحسيس	Awareness
حدث أو تظاهرة أو فعالية	Event
حملات توعوية أو تحسيسية	Awareness campaigns
عامل شبابي أو مؤطر شبابي	Youth worker (Encadrer)
كفاءات أو كفايات	Competence
مدافعة أو كسب التأييد أو الدعوة وكسب التأييد أو مناصرة	Advocacy
مدرّب أو مكوّن	Trainer
مربّي أو مثقّف أو موجّه	Educator
منخرط أو عضو	Member
منشط أو محرك	Animator
نشاط مدني أو ناشطية أو نشاط أو تنشيط	Activism
نهج أو مقاربة أو أسلوب عام	Approach
نوع اجتماعي أو جندر أو جنوسة أو جنسانية	Gender

لا يمكن الدفاع عن حقوق الإنسان من خلال الإجراءات القانونية فقط، بل كذلك بتأمين الحماية والرعاية لهذه الحقوق من قبل الجميع بمن فيهم الشباب. فاحترام وتقدير حقوق الإنسان يتم بمعرفتها والدفاع عنها وتطبيقها في حياتنا ومعاملاتنا اليومية.

يوفر دليل اتجاهات أفكاراً واضحة وأنشطة عملية للقادة الشباب والمدربين وميسري أنشطة التربية على ثقافة حقوق الإنسان (سواء كانوا محترفين أو متطوعين) بهدف إشراك الشباب وتحفيزهم ليعيشوا قيم حقوق الإنسان ويتعلموها ويدافعوا عنها. ويشجع الدليل على خلق نظرة شاملة لحقوق الإنسان، في حين تتعامل أنشطة الدليل مع الشباب باعتبارهم عنصراً فاعلاً في نشر ثقافة حقوق إنسان عالمية.

وتتضمن هذه الطبعة المنقحة والمحدثة بشكل كامل أنشطة ومعلومات موسعة أكثر حول قضايا حقوق الإنسان، مثل الإعاقة والهجرة والدين والذكرى والمصالحة والحرب والإرهاب.

ويشكل دليل اتجاهات أداة عملية ومرجعية لثقافة المواطنة وتعليم حقوق الإنسان، وهو بذلك رفيق لأولئك الذين لديهم فضول واهتمام في جعل الحق في التربية والتعليم على حقوق الإنسان واقعاً.

نشر دليل اتجاهات بداية في عام 2002، وهو متاح الآن بأكثر من 30 لغة. كما أن هناك نسخة مصممة خصيصا للعمل مع الأطفال تتمتع بانتشار مماثل (اتجاهات للصغار: دليل التربية على حقوق الإنسان مع الأطفال).

برنامج "تعزيز الإصلاح الديمقراطي في دول الجوار الجنوبي"

Funded by the European Union

EUROPEAN UNION

COUNCIL OF EUROPE

CONSEIL DE L'EUROPE

Implemented by the Council of Europe

ARA

يضم مجلس أوروبا 47 دولة عضو تمثل معظم دول قارة أوروبا. ويهدف المجلس إلى بلورة مبادئ مشتركة قائمة على أسس الديمقراطية والعدالة بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وغيرها من الاتفاقيات والأدوات المرجعية الخاصة بحماية حقوق الأفراد.
وأصبح مجلس أوروبا رمزاً للمصالحة بين الدول منذ تأسيسه عام 1949 في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

www.coe.int

www.coe.int/compass
http://book.coe.int
ISBN 9-8116-871-92-978
28€/$US59